ظمأ العراق
IRAQ S THIRST

مناقشة التحديات والفرص في العمل المناخي

برعاية **ملتقى بحر العلوم** للحوار
وبرنامج **الأمم المتحدة للتعاون الانمائي UNDP**

باستضافة المدير الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

الدكتور عبد الله الدردري

ومحافظ البنك المركزي العراقي

السيد علي العلاق

الموسم الخامس ٢٠٢٢- ٢٠٢٣

٢٠ – ٦- ٢٠٢٣ | بغداد – الجادرية

قائمة المحتويات

المقدمة ٣

أهداف الجلسة ٤

برنامج الجلسة ٥

مخرجات الجلسة الحوارية ٨

المتحدثون ١١

المداخلات ١٦

التعقيبات الختامية ٣٢

مداخلة إضافية ٣٦

اهم توصيات الجلسة ٤٤

المشاركون في الحوار ٥١

المقدمة

يمثل موضوع تغير المُناخ تحدياً حقيقياً للعراق اذ ان البلد يعد بلدا هشا نتيجة ٥٠ سنة من الحروب والوضع السياسي غير المستقر، ومن جانب اخر فان اقتصاد البلد يعتمد بشكل كبير على انتاج الوقود الاحفوري. تسعى الحكومة الحالية الى تنفيذ السياسات والخطط المعتمدة لمواجهة تغير المناخ، وقررت مؤخرا استنادا لنتائج مؤتمر البصرة للمُناخ بالتحول الى مرحلة التنفيذ في العمل المُناخي. ان عملية ادماج سياسات تغير المُناخ واهمها وثيقة المساهمات الوطنية في خطط التنمية الوطنية واعمامها على القطاعات المختلفة والمحافظات والبدء بعملية تنفيذ المشاريع على الارض تعد عملية صعبة وفيها تحديات كبيرة، ولكن بنفس الوقت ان الحكومة العراقية على يقين بان هناك فرصاً تصاحب عملية التنفيذ من شأنها دعم الاقتصاد العراقي وتوفير فرص عمل في قطاعات جديدة ومهمة. وتشمل عملية التنفيذ القطاع العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني، وتركز على المناطق والمجاميع السكانية الاكثر هشاشة.

وكجزء من توجهات ملتقى بحر العلوم (كونه يمثل احدى مؤسسات المجتمع المدني وقريب من المجتمع العراقي وعمل القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني) هو الاهتمام بالعمل المُناخي والمساعدة في تسريع التحول الى مرحلة التنفيذ في العمل المناخي من اجل زيادة مرونة وصمود المجتمع العراقي ودعم الاقتصاد والطبقة الفقيرة ومكافحة البطالة.

لذلك يسعى ملتقى بحر العلوم ان يعمل بفعالية عالية مع جميع الجهات ذات العلاقة الحكومية والمجتمعية ومؤسسات الامم المتحدة العاملة في العراق والدول الصديقة الداعمة للبلد. ويعد برنامج الامم المتحدة الانمائي UNDP من المؤسسات الرائدة في العمل المناخي في العراق والداعمة لكثير من المشاريع المتعلقة بالسياسات المناخية وكذلك بالمشاريع المنفذة على الارض والمخطط الى تنفيذها مستقبلا.

ونظرا لأهمية تنظيم عملية التنفيذ في العمل المناخي في العراق وضرورة مناقشة المشاريع والخطط والسياسات الوطنية والمشاريع وتقييم ترابطها وتناسقها مع استراتيجيات الامم المتحدة (ومنها برنامج الامم المتحدة الانمائي) المتعلقة في المنطقة الاقليمية وبالعراق كجزء من المنظومة الاقليمية والعربية. وكجزء من فعاليات التعاون المشترك بين ملتقى بحر العلوم وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ارتأى الطرفان عقد جلسة حوارية لمناقشة اهم المحاور التي تخدم عملية التنفيذ في العمل المُناخي وكذلك مناقشة الترابط مع الخطط والبرنامج الوطنية والاقليمية من اجل دعم وتحسين عملية التنفيذ.

أهداف الجلسة

١. الاطلاع على خطط برنامج الامم المتحدة الانمائي UNDP الاقليمية والمتعلقة بالعراق
٢. تسليط الضوء على الخطط والاستراتيجيات والسياسات العراقية الوطنية المتعلقة بالعمل المُناخي
٣. مناقشة التحديات والفرص الناتجة من تغير المُناخ على المستوى الاقليمي والوطني في العراق
٤. مناقشة امكانية تنفيذ المشاريع المتعلقة بالمُناخ استنادا الى مؤشرات التقدم المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة SDGs
٥. مناقشة امكانية تنوع الاقتصاد العراقي بالاعتماد على الفرص الناتجة من العمل المُناخي
٦. اقتراح توصيات لتعزيز ودعم تنفيذ العمل المُناخي في العراق.

برنامج الجلسة

مقدمة من ملتقى بحر العلوم حول مشروع ظمأ العراق

دكتور مهدي أحمد

المدير التنفيذي لمشروع ظمأ العراق

المتحدثون

السيد عبد الله الدردري

المدير الاقليمي لبرنامج الامم المتحدة الانمائي

الرؤية الاقليمية لبرنامج الامم المتحدة الانمائي المتعلقة بالعمل البيئي والمناخي واهداف التنمية المستدامة

السيد علي العلاق

محافظ البنك المركزي العراقي

رؤية العراق تجاه الاقتصاد الاخضر وتنويع الاقتصاد الوطني

مُدير الجلسة

دكتور نظير عبود فزع

خبير في قطاع البيئة وتغير المُناخ

مُداخلات لتعزيز النقاش

أولا: دعم النقاش في موضوع الخطط والاستراتيجيات والسياسات والتوجه الحكومي

١. توجه قطاع البيئة - مداخلة من وزارة البيئة عن التخطيط للعمل المناخي على المستوى القطاعي وكذلك مؤشرات اهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالقطاع البيئي.

٢. توجه وزارة التخطيط - مداخلة من وزارة التخطيط عن تعميم وادماج الخطط القطاعية للتغير المناخي والبيئي في خطط التنمية الوطنية المتعلقة بوزارة التخطيط وكذلك مؤشرات التقدم في تنفيذ اهداف التنمية المستدامة.

٣. توجه مكتب رئيس الوزراء - مداخلة من مستشاري دولة رئيس الوزراء عن توجه السيد رئيس الوزراء والبرنامج الحكومي في العمل المناخي والتخطيط على المستوى الوطني والاقليمي (الاشارة الى مؤتمر البصرة للمناخ والمؤتمر الاقليمي للمناخ المزمع عقده في شهر تشرين الاول القادم ومؤتمر الاطراف COP٢٨

ثانيا: مُداخلات لتعزيز النقاش على مستوى التنفيذ في القطاعات الفنية استنادا الى وثيقة المساهمات الوطنية NDC

١. مداخلة عن قطاع الموارد المائية كونها الاولوية رقم ١ في جانب التكيف

٢. مداخلة عن قطاع الزراعة في ظل التغيرات المناخية كونها الاولوية رقم ٢ في جانب التكيف

٣. مداخلة عن تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة من مشاريع قطاع الكهرباء ومشاريع الطاقة المتجددة كونها الاولوية رقم واحد في جانب التخفيف في وثيقة المساهمات الوطنية

٤. مداخلة عن تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة من مشاريع قطاع النفط واستثمار الغاز كونها الاولوية رقم ٢ في جانب التخفيف من وثيقة المساهمات الوطنية

ثالثا: مُداخلات لتعزيز النقاش على مستوى مراقبة وتقييم المشاريع في العراق

- مداخلات من البرلمان العراقي الموقر كونه الجهة الرقابية العليا

رابعا: مُداخلات لتعزيز النقاش من القطاع الخاص الربحي ومنظمات المجتمع المدني غير الربحية

ختام الجلسة

السيد عبد الله الدردري

المدير الاقليمي لبرنامج الامم المتحدة الانمائي

اجوبة وتعليقات

دكتور ابراهيم بحر العلوم

راعي ملتقى بحر العلوم

ختام الجلسة

انتهاء الجلسة

دكتور نظير عبود فزع

مخرجات الجلسة الحوارية

- عقدت الجلسة الحوارية بتاريخ ٢٠ حزيران ٢٠٢٣ في قاعة ملتقى بحر العلوم في الجادرية ببغداد
- حضر ١٠ اشخاص ممثلين من جانب برنامج الامم المتحدة الانمائي برئاسة الدكتور عبد لله الدردري المدير الاقليمي للبرنامج وعضوية الممثل المقيم في العراق السيد اوكي ونائبه السيد غمار ديب. (قائمة الحضور مرفقة)
- حضر من الجانب العراقي ثلاثون شخصا مثلو الجانب التنفيذي من الحكومة وجانب التخطيط وكذلك الجانب الرقابي متمثل بالبرلمان العراقي فضلا عن القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني العاملة في حقل البيئة.
- تم افتتاح النقاش بحديث للمدير الاقليمي لبرنامج الامم المتحدة الانمائي الدكتور عبد الله الدردري ومحافظ البنك المركزي العراقي الدكتور علي العلاق وسبقها محاضره مختصره افتتاحية قدمت من الخبير البيئي وتغير المناخ الدكتور نظير عبود فزع.
- سلطت محاضرة الدكتور نظير عبود فزع الضوء على اهم المشاكل العالمية البيئية التي تواجه كوكب الارض ومهدت المحاضرة الى اهم مظاهر استجابة العراق بعد عام ٢٠٠٣ كونه جزء من المجتمع الدولي ومنضم الى معظم الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالبيئة. ومن اهم ما جاء بالمحاضرة الاتي:
  - ان تقارير الامم المتحدة والباحثين والعلماء في حقل البيئة أشاروا من وقت مبكر الى ان الانسان قد استنزف موارد الكرة الارضية الطبيعية ومثالا على ذلك التقرير الصادر سنة ١٩٧٢ تحت عنوان حدود النمو (Limits to Growth) والذي توقع نضوب معظم الموارد الطبيعية للأرض إذا استمر سلوك الانسان بالجور على الطبيعة وعدم تقنين استهلاك الموارد.
  - استمرارا لجهود الباحثين فقد تم تشخيص تسعة عوامل عام ٢٠٠٩ على انها من اهم محددات وجود الانسان على الكوكب ويجب الاهتمام فيها ومنها:
    - نضوب الاوزون

- تراكم الهبائيات
- تحمض المحيطات
- استخدام المياه النقية
- التلوث بالكيمياويات
- التغيير باستخدام الاراضي
- معدل فقدان التنوع البيولوجي والنظم الطبيعية
- تراكم العوامل الجيولوجية البيولوجية مثل دورات الفسفور والنتروجين العالمية
- التغير المناخي الناتج عن فعاليات الانسان

- ونتيجة لتحليل البيانات المتعلقة بالحدود التسعة فقد تم الاستنتاج بان هناك تجاوز لحدين مهمين وهما فقدان التنوع البيولوجي والنظم الطبيعية وتغير المناخ وتمت الاشارة الى وجود اربعة عوامل او قوى تؤدي الى استنزاف الارض بالوقت الحالي وتسمى (٤ Driving Forces) وهم الاتي:

١. نمو عدد سكان الارض من البشر بشكل غير مسيطر عليه ومتوقع ان ينتقل من ٧ مليار الى ٩ مليار نسمة عام ٢٠٥٠
٢. فقدان التنوع البيولوجي والنظم الطبيعية الذي وصل الى ٦٠٪ مقارنة بالنسب التاريخية
٣. تغير المناخ الناتج عن فعاليات البشر والذي ادت الانبعاثات الصناعية الى تراكم الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي وتضاعفها من ٢٠٠ جزء بالمليون الى ٤٠٠ جزء بالمليون
٤. الحوادث المفاجئة (مثل الاعاصير والفيضانات والعواصف الترابية وغيرها) وتعد هذه هي الاخطر بسبب عنصر المفاجئة وعدم السيطرة عليها.

- دفعت تحليلات الباحثين والمختصين بالبيئة الحكومات والامم المتحدة الى مراجعة الخطط العالمية ونتج عنها تبني لأهداف التنمية المستدامة Global Sustainable Goals (SDGs)) عام ٢٠١٥ واتفاق باريس للمناخ بنفس العام وتم التأسيس بذلك الى خطط عالمية تشمل المدة من ٢٠٢٠-٢٠٣٠ ومن ثم لاحقا يتم العمل على تفاصيل خطط ٢٠٣٠-٢٠٤٠ و٢٠٤٠ -٢٠٥٠.

- تهدف الخطط العالمية الى تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري وكذلك تقنين استخدام الموارد الطبيعية في الكرة الارضية.

- ان عملية تقنين استخدام الموارد وتقليل انبعاثات الغازات الناتجة من الصناعات المعتمدة على الوقود الاحفوري هي عملية شروع بنزع الكربون من الاقتصاد العالمي وعملية تأسيس لاقتصاد عالمي مبني على التكنلوجيا الحديثة والطاقة المتجددة والاليات النظيفة.

- ان التحول بمفهوم الاقتصاد والتحول بنوعية الطاقة على المستوى العالمي يستدعي التوقف والمراجعة من قبل السياسيين والحكومات العراقية المتعاقبة للبحث عن سبل التعامل المستقبلي مع الخطط العالمية.

- ان تطبيق اهداف التنمية المستدامة وتقليل الانبعاثات قد يمثل (ربما) عائق للتقدم والتطور الاقتصادي في العراق لأنه معتمد بشكل كبير على الوقود الاحفوري لذلك مطلوب من الدبلوماسية العراقية ومن خلال الاتفاقيات الدولية ان تظهر موقف العراق الصعب والهش الناتج عن ٥٠ سنة من الحروب والتدهور وان تحاول ان يكون للعراق موقف خاص من الاستجابة للخطط العالمية من اجل الاستمرار ببناء البنى التحتية ويأخذ الوقت اللازم لذلك.

- على الرغم من الظروف الصعبة التي يمر فيها البلد بشكل مستمر الا ان العراق قرر ان يستجيب للتوجه الدولي وان يكون جزء من المجتمع العالمي الرامي الى الحفاظ على الكوكب، ومن اهم مؤشرات الاستجابة هي تقديم وثيقة المساهمات المعتزمة (INDC) في عام ٢٠١٥ والتي تم تحويلها لاحقاً في عام ٢٠٢١ الى وثيقة (NDC) وتقديمها بشكل رسمي الى سكرتارية اتفاق باريس. وكذلك انضم العراق رسميا الى اتفاق باريس عام ٢٠٢١. ومن جانب اخر عملت وزارة التخطيط على تفعيل العمل بأهداف التنمية المستدامة ونسقت العمل مع جميع الوزارات القطاعية وتم تقديم رؤية العراق ٢٠٣٠ والتقرير الاول والثاني الطوعي عن تقدم العمل بتنفيذ اهداف التنمية المستدامة.

- ساهم برنامج الامم المتحدة الانمائي بشكل كبير في تقدم تنفيذ اهداف التنمية المستدامة سيما الهدف رقم ١٣ المتعلق بالتغير المناخي.

- لذلك فان الجلسة الحوارية ليوم ٢٠ حزيران ٢٠٢٣ تعد جلسة مكملة للتعاون المشترك بين برنامج الامم المتحدة الانمائي والحكومة العراقية وتهدف الى تطوير العمل المشترك والاطلاع على الخطط الاقليمية للبرنامج من جانب وعلى تقدم العمل في العراق من جانب اخر.

المتحدثون

الدكتور عبد الله الدردري

المدير الاقليمي لبرنامج الامم المتحدة الانمائي

وفي سؤال عن الخطط الاقليمية لبرنامج الامم المتحدة الانمائي والترابط مع الخطط الوطنية في العراق اشار الدكتور عبد الله الدردري الى الاتي:

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أصدر العام الماضي تقريره العالمي للتنمية البشرية وذكر فيه بوضوح أن البشرية وصلت الى نقطة حرجة وأصبح التدهور البيئي فيها يؤثر على عوائد النمو الاقتصادي العالمي ويمثل هذا امرا خطيرا على البشرية.
- ان حجم الانبعاثات العالمية للغازات الدفيئة تولد حرارة تعادل ملايين القنابل الذرية التي ألقيت على هيروشيما. لذلك فان العالم يعيش الدمار النووي، ولكن بشكل مختلف.
- ونتيجة لحجم التلوث الكبير اصبحت معدلات التدهور البيئي تفوق بشكل كبير معدلات النمو الاقتصادي في البلدان. وتم ملاحظة ذلك في كثير من البلدان ومنها العراق ولغرض المثال لو تم تحقيق نمو بمقدار ٥-٧٪ فان المواطن لا يشعر بهذا التحسن نتيجة التدهور البيئي الكبير
- نحن الآن في مرحلة حساسة وفي نفس الوقت في مرحلة الفرصة، ونريد أن نقول لهذا الجمع بان الوعي المتزايد في العراق لدى صناع القرار والمواطن والمجتمع المدني يبشر بخير. أننا نقترب من نقطة يُجمع عليها صناع القرار في الحكومة ومجلس النواب و المجتمع المدني و القطاع الخاص بأن الاستمرار في المسار الحالي لم يعد ممكنا.. وهذا المسار يحتاج الى تغيير.. كيف يكون التغيير ومن أين يأتي التغيير في المسار؟
- أولاً من اجل التغيير، لابد من الشروع في كيفية التخطيط (التقينا صباحاً مع الدكتور ماهر جوهان وكيل وزير التخطيط) واتفقنا أن نعمل سويا لكي نتأكد ان النموذج العراقي للاقتصاد العراقي مرتبط ارتباطا عضويا/كليا في موضوع تغير المناخ لكي نتمكن من تقييم أثر كل نقطة نمو في القطاعات المختلفة في الاقتصاد العراقي و ماذا تعني في مجال تغير المناخ. وهذا سيمكن صناع القرار من تحديد هل هذا هو نوع النمو المطلوب في ظل انتاج اربعة ملايين برميل من النفط في اليوم؟ وماذا يعني ذلك بالنسبة للماء والطاقة، وما هو مجال الاستثمار المطلوب؟

- على الرغم من الجهد الكبير المبذول من الحكومة العراقية في موضوع تغير المناخ الا انه مطلوب معرفة مقدار الخفض في الأثر البيئي السلبي، و ثانيا تحقيق زيادة في معدلات النمو المحلي الإجمالي وتحديد التمويل المفروض واللازم لهذه المشاريع وكذلك الجهات الممولة وطريقة التنفيذ.

- ومن جانب اخر اجاب الدكتور عبد الله الدردري عن السؤال المقدم من الدكتور نظير عبود فزع (في ظل حرب أوكرانيا وتغير بوصلة التمويل العالمي نلاحظ الممولين بدأوا يغيرون بوصلتهم فيما يخص العراق إلى أماكن أخرى وخاصة بعد الحرب في اوكرانيا؟ نعم العراق ينتج كميات كبيرة من النفط، ولكنه ونتيجة للتدهور في الخمس عقود الفائتة فان العراق يحتاج إلى إصلاحات كثيرة في هذا الموضوع. ما هي وجهة نظر مكتب UNDP الإقليمي وهل هناك بدائل في هذا الموضوع؟

- هناك فرصة كبيره في ظل الايرادات العالمية للنفط والاحتياطي، وما أقصده في هذا الموضوع بأن العراق لا يحتاج الى الدول المانحة العراق اذ ان البلد لديه الموارد الكافية وإذا أستحسن استخدامها فممكن ان يغطي كل المشاريع المطلوبة لمواجهة تحديات المناخ. وكنا نتمنى ان نرى موازنة استثمارية أعلى من الموازنة العامة للدولة وتخصيص مبالغ قروض ائتمانية تخص تغير المناخ بشكل كبير من البنك المركزي العراقي والذي يقوم حاليا بجهد غير تقليدي من اجل تأمين موارد مالية وقروض ائتمانية لمشاريع الطاقة المتجددة.

- سيعمل برنامج الامم المتحدة الانمائي على تعبئة الموارد الدولية وحث المانحين لدعم برامج الاستثمار في حقل التغير المناخي في العراق. وسنعمل على المساعدة في دعم النمو الاقتصادي في العراق والتحول إلى التغيير الإيجابي وان لا يبقى النمو الاقتصادي محيدا لموضوع تغير المناخ، لكون العالم متوجه إلى نمو اقتصادي إيجابي.

- واجاب الدردري على السؤال الاتي من الدكتور نظير عبود فزع، ان التمويل في ظل الاتفاقيات الدولية هو ليس منحة او هبة، بل هو تعويض من الدول المتقدمة الى الدول النامية، فما هي اجراءاتكم في هذا الخصوص؟

- نحن نعمل الان مع وزارة البيئة والحكومة العراقية لإعداد ملف العراق في COP٢٨ وسنعمل على المطالبة بحق العراق والتعويض وسنقاتل من أجل تأمين حق العراق والتعويضات ومن أجل تأمين التمويل اللازم المناسب للمشاريع المناخ العراقي.

السيد علي العلاق

محافظ البنك المركزي العراقي

وفي سؤال الى السيد محافظ البنك المركزي الدكتور علي العلاق عن الاقتصاد الاخضر في العراق والاصلاحات الاقتصادية اجاب الاتي:

- عندما نتكلم عن الاقتصاد الأخضر يعني ذلك تحقيق التوازن بين التنمية المستدامة وبين الاستدامة البيئية وهذا يتطلب مجموعة من التوازنات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وبدون تحقيق هذا التكامل والتوازن في الأبعاد يصعب تحقيق الأهداف المرجوة، مسألة النموذج الاقتصادي هو أساس في هذا الأمر، كيف تنظر الدولة إلى هذا النموذج في ظل المتغيرات التي يشهدها العالم والمتغيرات المناخية؟ أصبح هذا النموذج نموذجاً متحركاً ليس فقط في تثبيت المذهب الاقتصادي كما يقولون وإنما في توجيه وتثبيت استراتيجيات هذا الاقتصاد.

- نحن اليوم نشهد انطلاق هذا المصطلح والاقتصاد الأخضر الذي لا يعتبر من المؤشرات الاقتصادية حتى وإن كانت إيجابية في تحقيق النمو الاقتصادي المحلي الإجمالي بدون أن يكون هناك في نفس الوقت العمل على الاتي:

١. التوازن في الحفاظ على البيئة

٢. واستثمار الموارد الطبيعية بشكل صحيح

٣. وتوفير الإمكانيات التقنية وتوظيفها تجاه تطوير هذه الموارد واستثمارها

- نحن نتكلم عن موضوع تتداخل فيه هذه الأبعاد الثلاثة، ولكن بالتأكيد يتقدمها التخطيط الاستراتيجي للبلد في اتجاه رسم ملامح الاقتصاد الأخضر المستقبلي. البلد يتعرض إلى تهديدات واسعة وكثيرة وفي هذا الإطار لا يكفي أن يتحقق نمواً اقتصادياً دون الأخذ بنظر الاعتبار لكل هذه العوامل المحيطة بنا التي إذا ما أهملت فإن هذا النمو سيكون له أثار سلبية أخرى.

- وفي سؤال من دكتور نظير عبود فزع (في وثيقة المساهمات التي قدمت رسمياً إلى اتفاق باريس هناك سيناريو للعراق أن يخفض ٢% من كل الأعمال هل أن الاقتصاد الأخضر من وجهة نظر الحكومة تمثل ٢% من الاقتصاد العام؟) اجاب الدكتور علي العلاق الاتي.

- توجد اشارات من الحكومة تشير الى هذا الموضوع، ولكن في الحقيقة لا نلمس وجود تخطيط واسع وبشكل واضح ولا تطبيق فعلي بصدد هذا الموضوع. نعم توجد لدينا طاقات كثيرة في هذا الموضوع داخل البلد تشخص هذه الأمور ولديها التصور الواسع الكبير لاسيما في وزارة البيئة، ولكن هذا لا يكفي أن يكون فقط تشخيص للواقع وانما هناك تحديات ويحتاج أن تكون هناك ترجمة وتنفيذ لهذه الخطط على ارض الواقع.

- الموازنة العامة للبلد التي تعكس السياسات العامة الاقتصادية الاجتماعية والبيئة وغيرها لا تخلو تماما من ترجمة هذه التوجهات ومن خطط أو مشاريع وتخصيصات تتناسب مع حجم هذه التحديات لذلك استثمر هذه الفرصة البنك المركزي العراقي و هي المؤسسة الوحيدة التي تتبنى دعم وتحفيز هذا التوجيه عمليا من خلال التمويل المباشر.

- أطلقنا مبادرات تصب في مصلحة الاقتصاد الأخضر سواء كانت مبادرات التي تتعلق بتحفيز الاقتصاد او مبادرات الإقرار الصناعية والزراعية والخدمية وغيرها لأن تنويع الاقتصاد هو جزء من الاقتصاد الأخضر الذي نتكلم عنه وبدون خلق هذا التنوع الاقتصادي معناه نكون معرضين لمخاطرة الاستدامة المالية وهبوط أسعار النفط إلى مستويات متدنية يهدد الاستدامة المالية للبلد بالتالي الاستقرار الاقتصادي يكون مهدد ايضا.

- ومن هذه المبادرات تمويل الطاقة المتجددة اذ من الضروري جدا الإشارة الى هذه المبادرة. رغم مرور أكثر من عامين على إطلاقها وتخصيص ترليون دينار عراقي كقروض لهذه المبادرة إلى أنها مع الأسف تسير ببطء شديد وهذا يعكس وجود احتياجات وعناصر أخرى لنجاح هذه المبادرة غير متوفرة في الوقت الحالي. هذه المبادرة من المبادرات التي لم نوقفها ابداً ونبحث عن وسائل تنشيطها وبناء قدرات وعقول لسبل توزيعها ونجاحها يؤدي إلى تحقيق هدف مطلوب ومتميز وهدف تتطلع إليه التحديات في هذا الإطار.

- ولكن هذه المبادرة لازالت ضعيفة وبطيئة، بسبب ضعف الوعي المجتمعي وضعف مؤسسات الدولة. لذلك لابد من خلق بيئة التوازن فيها حالات الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي وغيرها وجزء من الاستقرار الاجتماعي واستقرار مستوى التعليم، والصحة، والخدمات، وغيرها. النظر إلى هذه العوامل أمر مهم للتعاطي مع هذا الموضوع ومع موضوع المبادرة.

- أن البنك المركزي يقوم بخلق الوعي على مستوى معين في هذا الإطار، وكذلك يصدر تقريرين الأول سنوي وهو تقرير الاستقرار المالي والتقرير الثاني فصلي وهو تقرير إنذار مبكر. فضلا عن ذلك انها تبين اتجاه التأثير والعلاقة بين التغيرات المناخية والمؤشرات

المالية وهي تقارير متاحة وتنشر على مواقع البنك المركزي وهي مهمة جدا بالنسبة الى الباحثين والمتخصصين والدارسين.

- مداخلة دكتور نظير عبود: المبادرة ممتازة جدا، ولكن يحتاج لها ان تكون ضمن إطار العمل المناخي في العراق اي بمعنى يكون لها ارتباط بالاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمناخ ونقطة الارتباط فيها وزارة البيئة وتعمل على دعمها برامج الامم المتحدة.

المداخلات

التخطيط على المستوى القطاعي متمثلا بوزارة البيئة

الدكتور جاسم الفلاحي

وكيل الوزارة الفني

- هذا اللقاء مهم جدا لإعطاء رؤية عن الجهود الحقيقية التي بذلت في هذا البلد. وجودنا في هذا المكان (ملتقى بحر العلوم) ومناقشتنا لهذا الموضوع المهم يدل على مستوى الوعي العالي لواحد من اهم التحديات التي تواجه البلد والاجيال القادمة وهو التغير المناخي.
- اتفاق باريس للتغيرات المناخية اعتمد على عدد من الوثائق الأساسية واحدة منها هي أهداف التنمية المستدامة (وعددها ١٧) والتي تبدأ بمحاربة الفقر والبطالة. وزارة البيئة عندما أعدت الخطط للانضمام لاتفاق باريس للتغيرات المناخية والسياسية العليا لمواجهة هذا التغير والتي سميت في وثيقة المساهمات الوطنية NDC اعتمدت بصورة رئيسة على أهداف التنمية المستدامة وبالاعتماد على موضوعين أساسيين هما:
  - الأخذ بنظر الاعتبار ظروف البلد واحتياجاته الخاصة من عدم الاستقرار السياسي والأمني ومواجهة التحديات الأمنية بالنيابة عن العالم وتدمير غير مسبق للبنى التحتية مع الأخذ بنظر الاعتبار أننا واحد من أهم الدول المنتجة للنفط
  - التركيز على أولويات تحقيق أهداف التنمية المستدامة عند وضعنا وثيقة المساهمات الوطنية وتم اختيار سبع أهداف متعلقة بوزارتنا لتحقيق التنمية المستدامة على أن تكون قابلة للتحقيق.
- وهنا اشيد بدور برنامج الامم المتحدة الانمائي بدعم هذا الموضوع.
- ومن هذا الملتقى احذر من خطر التحديات التي نواجهها هو موضوع الأمن المائي والتحدي الاقتصادي هو تحدي كبير كما أشير له من قبل معالي المحافظ.
- العراق وحسب ما أكد في اتفاق باريس من الضحايا لتأثيرات تغير المناخ، اذ هناك مسبب وهناك ضحايا حسب ما جاء في الاتفاق. أن المسؤولية في احداث تغير المناخ هي مشتركة بين الدول، ولكنها متباينة. العراق ليس مسؤول وغير مطالب بالقيام بهزة اقتصادية لإرضاء الدول التي كانت السبب لمدة ٣٠٠ عام في اصدار الانبعاثات والتأثير على المناخ.

- نحن ضحايا لتأثيرات تغير المناخ، ومصنفين من أكثر دول العالم تأثرا وهناك كثير من المؤشرات منها الجفاف والتصحر وتدهور الأراضي وازدياد إعداد العواصف الغبارية والندرة المائية، وهذا التحدي الكبير يستدعي تداعيات فاعلة على الأرض في وضع خطة تفعيل وطنية.

- أصبحت الآن وثيقة المساهمات الوطنية تتداخل في كل الخطط والوثائق الاستراتيجية لموضوعة التحدي المناخي المرتبط بـ الشحة المائية. نحن اليوم على طوال سبع عقود لم نصل إلى المستوى المطلوب من الخزين المائي

- هناك جهود على المستوى الوطني لمواجهة هذا التحدي المناخي- المائي من قبل رئيس الوزراء ووزارة الموارد واللجنة البرلمانية ودورها الفاعل خصوصاً في هذه الدورة في دعم جهود وزارة البيئة والفريق الوطني العراقي الإجراءات على الأرض التقليل من التأثيرات الحتمية للتغيرات المناخية وخصوصا على المستوى الاقتصادي.

- نقدر كثيرا مبادرة البنك المركزي التي قام بها ضمن عملية تحقيق أهداف التنمية المستدامة وآخرها دعم المبادرة الوطنية لتحسين كفاءة الطاقة والتخفيف ومفاهيم الطاقة المتجددة، وبغض النظر عن الملاحظات هي مبادرة كبيرة جدا في معناها وهدفها الحقيقي إحداث تنوع اقتصادي قائم على تشجيع القطاعات المنتجة كقطاع زراعي ذكي يعتمد على تقنيات حديثة ومحاصيل استراتيجية قادرة على مواجهة التغيرات المناخية لا تحتاج إلى كميات كبيرة من المياه وغطاء صناعي مع بنية تحتية صديقة للبيئة. هذه الجهود تقع تحت تسمية الاقتصاد الأخضر المستدام والذي يهدف الى تنويع الاقتصاد.

- وزارتنا تعمل على إعداد الخطط والتقارير وهناك خطط للتكييف والبلاغ الوطني الأول والبلاغ الوطني الثاني إضافة إلى ما يتم إرساله إلى سكرتارية اتفاقية المناخ العالمية من تقارير وبرامج.

- وتعمل الحكومة العراقية بجدية من خلال ما حققه الفريق الوطني العراق ضمن رؤية واضحة للعمل المناخي في العراق كما أشرنا في مؤتمر البصرة نحن أنجزنا مرحلة التخطيط ونحن اليوم في مرحلة التنفيذ العمل المناخي وهذه الورشة تدخل في صلب باكورة العمل المستمر في موضوع التغير المناخي.

التخطيط على مستوى مكتب رئيس الوزراء

الدكتور علي عبد الزهرة اللامي

مستشار رئيس الوزراء

- السيد رئيس الوزراء مهتم جدا بالعمل المناخي واوعز بعقد مؤتمر في اذار الماضي كان مؤتمر ناجحا نسق العمل بين الامم المتحدة والحكومة العراقية. هدف المؤتمر بتوجيه العمل المناخي والانتقال من مرحلة التخطيط الى مرحلة التنفيذ. وافتتح المؤتمر السيد رئيس الوزراء شخصيا.

- تم التركيز على تعزيز الإجراءات الهيكلية في وزارة البيئة، اذ تم تطوير العمل المناخي من قسم الى مديرية وتم هذا التغيير بصلاحية السيد رئيس الوزراء. ومن جانب اخر تم رفع مستوى التمثيل في اللجنة الوطنية للتغيرات المناخية من مستوى رؤساء اقسام الى مستوى اعلى.

- قرر السيد رئيس الوزراء جعل مؤتمر البصرة للتغيرات المناخية مؤتمر يعقد بشكل دوري سنوي. و حصلت الموافقة من قبل رئيس الوزراء على تشكيل فريق في مكتب رئيس الوزراء برئاسة نائب مدير مكتب رئيس الوزراء الدكتور علي رزوقي وأعضاء الفريق هم من وكلاء الوزارات المعنية عمل هذا الفريق هو متابعة مخرجات مؤتمر البصرة.

- من مقررات مؤتمر البصرة ترجمة مشاريع الخطط الواردة في استراتيجيات الحد من التلوث واستراتيجية التنوع البيولوجي ووثيقة المساهمات الوطنية إلى أن تكون مشاريع تدخل مرحلة التنفيذ، وزارة التخطيط مكلفة بهذا الموضوع وحسب التخصص.

- هناك تحضيرات لعقد مؤتمر إقليمي في بغداد ومشاركة بوفد حكومي لدولة رئيس الوزراء. سيركز المؤتمر على التعاون الاقليمي في موضوع تغير المناخ. سيعقد المؤتمر في الخريف القادم قبل مؤتمر الاطراف للتغيرات المناخية رقم ٢٨.

- أود أن أشكر كثيرا دعم اليونامي بشكل عام ومكتب UNDP بشكل خاص لكل الاعمال المنجزة كونهم كانوا شركائنا طوال هذه الفترة ونأمل المزيد من الدعم في المرحلة القادمة لكونها مرحلة التنفيذ والمقررات والتوصيات على أرض الواقع. من المهم جدا أن نعمل معا لمساعدة الوزارات القطاعية الحكومة المنخرطة في عملية التنفيذ على الأرض وبمساعدة وزارة البيئة. والعمل على تأشير مواطن الخلل والعمل على تصحيحها.

التخطيط الشامل للحكومة ولكل القطاعات

الدكتور ماهر جوهان

وكيل وزير التخطيط

- مهمة وزارة التخطيط هي رسم السياسات العامة في مسارين الأول يتعلق بملف التغير المناخي ومقاطعته كل المسارات والخطط والاستراتيجيات القطاعية مع الخطة الوطنية. والثاني يتعلق بالدعم وتنفيذ ما يمكن من المشاريع.
- في خطة التنمية لعام ٢٠١٨ – ٢٠٢٢ كان هناك فصل في الخطة وإشارات خاصة إلى موضوع مصادر الطاقة المتجددة والطاقة الشمسية وتناول أهمية البصمة البيئة. اليوم في وثيقة الخطة الوطنية المتكاملة لا نتكلم عن عملية تحديد فصل خاص بالبيئة والتغير المناخي، بل سنتكلم عن ملف يقاطع كل الملفات.
- وزارة التخطيط أصدرت التقرير الوطني الأول المتعلق بمستوى التغير المناخي على المستوى الكلي وليس على المستوى البيئي هذا التقرير يمضي إلى خيارات الترابط والتكامل والأولويات ويمضي إلى الدراسات الاستشرافية لأن التغير المناخي أصبح حالة قائمة واجبة التعامل معها.
- معدل النمو سيكون له تقاطع كبير مع ملفات عديدة ربما يبدأ في الملف الاقتصادي وهناك ملفات أخرى كملفات الأمن المائي والتنوع والمشاريع والتعليم والصحة والفقر والسكن والحراك السياسي السكاني والنزوح والتشغيل والبطالة مرورا بحوكمة مؤسسات الدولة التي تتجاوب مع هذا الإطار.
- كان التغير المناخي جزء من الوثيقة الوطنية للسياسات السكانية التي صدرت بالأمس القريب.
- على الجانب التنفيذي وفي الموازنة هناك تغيرات جذرية على مستوى إطار التنفيذ اذ ان إقرار الموازنة لمدة ثلاث سنوات ساهم في وضع خطط وبرامج حكومية واضحة التوجه في موضوع التغير المناخي. من ناحية التمويل والتخصصات المتعلقة بتغير المناخ سواء كانت على مستوى الطاقة المتجددة والمواضيع التي تخص القطاع الزراعي وقطاع المياه وجودة المياه والصرف الصحي ومياه الشرب قد تصل ٦-٧ مليار دولار. لذلك فأننا نتحدث اليوم

عن تقريبا ٢٣ مليار دولار لثلاث سنوات وبشكل اجمالي من كل القطاعات. وهذا يؤشر الاستجابة الواضحة من الحكومة في دعم هذا الموضوع.

- موضوع تحديات التغير المناخية لا يحل بإقامة الندوات والورش وانما على الحكومة التوجه في حل هذه المشكلة ويجب ان نبدأ اليوم بداية جديدة والتعامل مع هذا الملف بشكل مختلف في هذا العام.

- الذي سيكون حاضرا بقوة لهذا العام وثلاثة أعوام القادمة مسارات التنفيذ ستكون واضحة في كل الوزارات وستكون للعمل المناخي أولوية في التمويل حسب توجيهات رئيس الوزراء، ووزارة البيئة ستكون ضمن فريق يتعلق بالإشراف على الملفات وفي وضع الرؤية المناخية للعراق ومراجعة الورقة الخضراء المتعلقة بالاقتصاد الأخضر وتحويل NDC إلى برامج تنفيذية واقعية ملزمة التنفيذ على كل قطاعات الدولة.

الدكتور محمد عبد الهادي الحكيم

مستشار رئيس الوزراء

- حكوميا: هنالك اهتماماً حكومياً كبيراً في موضوع البيئة والتغيرات المناخية وتزايد الاهتمام في السنوات الأخيرة، وخاصة خلال الأشهر الأخيرة. وإذا نظرنا إلى الـ ٦ أشهر الماضية من عمر هذه الحكومة وإلى كلمات السيد رئيس الوزراء ومشاركته في القمم، ففي كل قمة حضرها نلاحظ في كلمته الرئيسية وأمام قادة الدول يذكر موضوع البيئة والاهتمام العراقي بهذا الملف.

- عملياً: هناك اجراءات على الارض.. إذا نظرنا إلى موضوع حرق الغاز، وهذا المشروع الذي كان متلكئاً لسنوات وهو من أكبر مشاكل العراق في موضوع الغازات الدفيئة وهناك سعي حثيث في هذا المجال، كذلك موضوع توليد الطاقة الكهربائية عن طريق الطاقة الشمسية الذي أعطيت فيه استثناءات، كذلك مشروع النبراس، طريق التنمية، وهذه مشروعات كبيرة أخذت الموضوع البيئي بنظر الاعتبار.

- المتضرر الأكبر: هناك من يسعى حكومياً إلى تغيير النظرة داخل العراق تدريجياً لموضوع البيئة، فمن ناحية هذا الموضوع هو تحدي جدّي، وهو ليس استجابة لتوجه عالمي فقط وإنما هي حاجة كبيرة تتعلق بنا داخل العراق، وهو فرصة كبيرة أيضاً وعلى العراق استثمار هذه الفرصة، فموضوع الخطر البيئي واضح، فالعراق أحد المتضررين الخمسة الكبار.

- نحن لم نكن يوماً من كبار الملوثين لا في السابق ولا الآن، وهذه الصورة يجب أنْ تكون واضحة، فنحن من كبار المتضررين.

- اقتصادياً: اقتصادنا لا يزال أحادي يعتمد على النفط، وإذا انخفض الطلب على النفط بشكل جزئي تنهار الأسعار، وهذا ما حدث في عام ٢٠٢٠، والعراق معرّض إلى خطر كبير اقتصادي ومالي في هذا الموضوع.

- الاقتصاد الأخضر: في نظر الحكومة أنَّ موضوع البيئة هو ليس حدث طارئ، وإنما هو تغيّر في فلسفة الاقتصاد العالمي، وهو اقتصاد جديد سوف نعيش معه خلال هذا القرن، ومن أهم المحركات في هذا القرن هو موضوع الاقتصاد الأخضر وما يتعلق بالبيئة، وهنا تكمن فرصة العراق، فيمكن أنْ يُحوّل العراق تاريخه المعقّد كالحروب، وتجفيف الأهوار، والدكتاتورية، وما أُرتكب من جرائم بحق البيئة والناس، وما فاتنا من فرص تنمية على مدى عقود، وعدم وجود بُنى تحتية صديقة للبيئة، أنْ نستثمر بالذات هذا النوع من البُنى التحتية، فالعالم الذي سبقنا استثمر في بُنى تحتية بعضها كان مُكلف بيئياً في إنشائها، ومُكلف بيئياً في استمرارها بالعمل، ومُكلف بيئياً في تفكيكها، فالعراق كونه لا يملك هذه البنى التحتية من الممكن أنْ يبني بُنى تحتية مستدامة بيئياً واقتصادياً، فهي فرصة تنافسية استراتيجية للعراق عندما يقوم العالم بتفكيك بُناه التحتية المُلوثة.

- موضوع الحقوق: فلا يجب أنْ نحمّل العراق أكثر من طاقته، فالعراق يواجه تحديات اجتماعية وتحديات بيئية، ولديه منظومة دولة اشتراكية بها دعم هائل لكثير من النشاطات المكلفة بيئياً لكنها سهلة على المواطن اجتماعياً وسياسياً، فلا يمكن سحب الدعم عن هذه القطاعات، وموضوع الكهرباء مثال واضح.

- والعراق له حق واضح، فهو عانى منذ سنوات طويلة من الحروب، ثم وضع تحت حصار في التسعينيات، وتدمير شبه كامل للبنى التحتية الأساسية، ثم تعرّض إلى حرب كبيرة دافع عن نفسه – حرب داعش على الأقل – وعن المنطقة وعن العالم، فالعالم اليوم أكثر أمناً بسبب تضحيات العراقيين، لكن هذا الثمن نحن دفعناه بيئياً وبشرياً ومالياً، فالبنى التحتية أُنهكت بسبب الإنفاق على الحرب، وبالتالي نحن لنا حق على العالم، حق في ناحيتين:

  - أولاً: في أنْ يكون هناك دعم دولي مميز للعراق فيما يتعلق بتمويل هذه البُنى التحتية الصديقة للبيئة.

  - ثانياً: في مرونة التعاون الدولي في التعامل مع العراق، فيجب أنْ يُحفظ نمونا بالتوازي مع التزامات الدولة، وأنْ يكون تحقيق العراق لالتزاماته مشروطاً بتحقيق

التنمية، وإلاّ فمن غير الممكن من كان تحت الصفر لعقود طويلة أنْ نطلب منه أنْ لا يبني شيئاً.

التنفيذ على مستوى القطاعات

الدكتور مهدي سهر الجبوري

وكيل وزارة الزراعة

- يمتلك العراق نظاماً بيئية وطبيعية متنوعة بيلوجياً، إلاّ أنَّ التغيّرات الحرارية وموقعه الجغرافي صُنف العراق من المناطق الجافة وشبه الجافة، ومن أكثر المناطق تعرضاً للتغيّرات المناخية.

- القطاع الزراعي يعد من أكثر القطاعات الاقتصادية التي تتأثر بصورة رئيسة بالتغيرات المناخية، وخاصة بارتفاع درجات الحرارة وشحّة المياه وانخفاض معدلات التساقط المطري، وتعد الزراعة من أكثر القطاعات استهلاكاً للمياه، بحدود ٣٥ مليار متر مكعب سنوياً أي بنسبة ٨٥٪ من الإيرادات المائية، والموارد المائية هي تعاني من شحّة بعد التغيّرات المناخية.

- وهذا تطلب من الحكومة والقائمين على القطاع الزراعي إلى اتخاذ إجراءات لمواجهة التغيّرات المناخية والتكيف المناخي، وخاصة في موضوع اعتماد الزراعة الذكية مناخياً.

- البرنامج الحكومي أعطى اهتمام كبير للقطاع الزراعي، وخاصة في ملف التغيّرات المناخية، وكان من ضمن المشاريع هو التحول من الري السيحي إلى الري الحديث وذلك باستخدام منظومات الري الحديثة، وقد تم تخصيص مبالغ مالية في قانون الأمن الغذائي وقانون الموازنة لعام ٢٠٢٣، وهذا سيوفر كميات كبيرة من منظومات الري الحديثة الثابتة والمحورية لاستخدامها في القطاع الزراعي، والعراق يحتاج بحدود ١٠٠ ألف منظومة محورية، و١ مليون منظومة ثابتة حتى يتم تغطية المساحات المخطط لها لتوفير الأمن الغذائي للبلد من المحاصيل الإستراتيجية، بالإضافة إلى محاصيل الخضروات والفواكه.

- كذلك ضمن التكيف المناخي هناك عدة برامج، منها برامج إكثار الرتب العليا لبذور الحنطة والشعير والرز والذرة الصفراء وفول الصويا، وهذه البرامج تهدف إلى إنتاج أصناف محاصيل زراعية متكيفة مع التغيّرات المناخية، وتتحمل الجفاف، وذات إنتاجية عالية، وبالتالي توزع هذه البذور للمزارعين بأسعار مدعومة.

- ضمن البرنامج الحكومي أيضاً إعداد خطة إستراتيجية للقطاع الزراعي، وذلك من خلال تبني استخدام التكنولوجيا الحديثة بالزراعة، وأيضاً هناك مشروع تأهيل وتطوير منظومات الإنذار المبكر للحد من العواصف الغبارية والتغيّرات المناخية، وهو من المشاريع المهمة التي

أُنجزت في جميع محافظات العراق للتكيّف مع التغيّرات المناخية والحد من انبعاثات الغازات الدفيئة.

- أيضاً كان هناك مشروع لاستخدام الطاقة الشمسية، فكانت هناك مبادرة البنك المركزي، بالإضافة إلى استخدام منظومات الري الحديثة اعتماداً على الطاقة الشمسية.
- من خلال وزارة الزراعة، هناك حث للمزارعين على استخدام الممارسات الزراعية الذكية، وتوجيههم من خلال دوائر الإرشاد والتوجيه الزراعي في استخدام أفضل الطرق الزراعية، وذلك من خلال استخدام الأسمدة الإحيائية والمبيدات الإحيائية، وهذا سيقلل استخدام الأسمدة والمبيدات الكيمياوية التي تعتبر ملوثة للقطاع الزراعي.
- هذه الإجراءات بمجملها تهدف إلى زيادة مرونة القطاع الزراعي تجاه التغيّرات المناخية، وكذلك حماية وتعزيز الأمن الغذائي من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في القطاع الزراعي.

السيدة مها داود إبراهيم

رئيس قسم البيئة في وزارة الكهرباء

- أنا اعتقدت أنْ لا يكون الحوار استعراض للإجراءات، وإنما اعتقدت أنْ يكون مصارحات، فأنا أتمنى أنْ تكون حواراتنا المستقبلية تحمل نوع من المصارحة، فنحن جميعنا مساندين للبيئة، فالبيئة جداً مهمة، ولكن الالتزامات الدولية لتعويض العراق على كل ما جرى له هي ما نشدد عليه.
- وزارة الكهرباء منذ عام ٢٠٠٦ عملت على البيئة، ومنذ عام ٢٠١٢ دخلت بخطة التخفيف، وبما أنَّ الدولة توجهت إلى الغاز في ذلك العام، فوزارة الكهرباء توجهت إلى جعل محطات انتاج الكهرباء مركبة، وهي ليست طاقة نظيفة ١٠٠٪ لكنها تعمل زيادة الكهرباء وتخفيف الانبعاثات، وكذلك هناك الطاقات المتجددة، لكن أنا أشدد على الدعم الدولي.
- فرحنا بمبادرة البنك المركزي فيما يخص الطاقة الشمسية، لكن للأسف ليس هناك شركات للصيانة.

الدكتور عزت صابر

وكيل وزير النفط لشؤون الغاز

- العراق يعتبر ثاني أكبر دولة لحرق الغاز في العالم، وأحد أركان البرنامج الحكومي هو تقليل حرق الغاز، فيومياً يتم حرق ١ مليار متر مكعب من الغاز، باعتبار أنَّ ٧٥٪ من غاز العراق هو غاز مصاحب للنفط، فكلما يُنتج نفط يتم بالمقابل حرق غاز، وهناك ٢٥٪ غازات حرة وتسمى القبب الغازية.
- الآن معظم المحطات الكهربائية تحولت إلى غازية بعد أنْ كانت تعمل بالنفط الأسود أو زيت الغاز، بما فيها محطات إقليم كردستان، ولكن إلى الآن هناك يومياً ٢٥٠ ألف برميل نفط خام تستخدمها محطات كهربائية كوقود، وهذه كارثة اقتصادية.
- في عام ٢٠١٨ كانت نسبة الاستفادة من الغاز ٤٤٪، وفي عام ٢٠٢٠ وصلت إلى ٥٢٪، وفي عام ٢٠٢٣ وصلت إلى ٥٨٪ وفي نهاية عام ٢٠٢٤ ستصل الاستفادة إلى نسبة ٧٠٪ من مجموع الغاز المحروق في العراق.
- هناك حقول يُحرق فيها الغاز منذ عقود كثيرة، وبالتالي هناك مليارات من الدولارات خسرتها الموازنة، ولكن نية الحكومة لمدة ١٠ سنوات، وبالأخص وزارة النفط، تؤكد على تقليل حرق الغاز لتكون النسبة المحروقة قريبة من الصفر في عام ٢٠٣٠.
- هناك ٤٠ ألف سيارة في العراق تحولت من استخدام البنزين إلى استخدام الغاز، وهي تساعد على المحافظة على بيئة نظيفة.
- مؤسسات التمويل الدولية تساند وتساعد الشركات العالمية أو الدول للحصول على قروض ما يسمى بالقرض الأخضر بفائدة قليلة لتقليل حرق الغاز، وفي هذه السنة بالتحديد معظم الشركات تفاتح وزارة النفط للحصول على مشاريع تساهم في تقليل حرق الغاز المصاحب، فحرق الغاز اليومي في العراق يُكلف ٥ مليون دولار، أي ٢ مليار بالسنة، فحرق مليار متر مكعب من الغاز يساوي ٣ مليون طن من الكربون توضع في الغلاف الجوي، وهذه كمية كبيرة وعلى الجميع المساعدة في تقليلها.
- قبل يومين كنت في إيطاليا لفحص الأجهزة التي تساعد على تقليل حرق الغاز، وكانت هناك أمطار غزيرة، فقلت لهم تقللون حرق الغاز في العراق فيسقط المطر عندكم، لأنه ربما شحة المياه تؤثر على العراق فقط، بينما حرق الغاز يؤثر على المجتمع الدولي ككل.

الخبير فياض نعمة حسن

مستشار رئيس الوزراء لشؤون الطاقة

- اود التركيز على موضوعين: المياه المستخدمة في الصناعة النفطية والمشاريع المستقبلية.
- أود أنْ أنبه أنَّ العالم الآن يستهلك بحدود ١٠٠ مليون برميل نفط يومياً، والعراق يساهم بـ ٤ ملايين برميل كمنتج وليس كمستهلك، فالدول الصناعية تستهلك أكثر من ٧٠٪ وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي تستهلك ٢٥ مليون برميل نفط يومياً تليها الصين واليابان والاتحاد الأوربي، فالاستهلاك والانبعاثات الكربونية كلها من هذه الدول،
- لكن الآن اللوم يُصب على هذه الدول المنتجة للنفط وهي ليست مستهلكة، فمنذ بداية الثورة الصناعية إلى الآن هناك انبعاثات حرارية جبارة، ومن يزور لندن أو شنغهاي يرى مدى التلوث الحاصل هناك.
- مياه البحر: وعليه العراق ذهب إلى موضوع البدائل، وعقد أول مؤتمر لبدائل الماء في عام ٢٠٠٩، وكان المحور الأساس هو استخدام مياه البحر، إسوة بالدول التي تنتج النفط ومنها بريطانيا وأمريكا والنرويج التي تستخدم مياه البحر في حقن الآبار النفطية، إضافة إلى استخدام المياه الجوفية من المياه المالحة جداً، وكذلك استخدام المياه المصاحبة للإنتاج النفطي، لأنَّ في الحقول القديمة يتم إنتاج ماء مصاحب مع النفط، وهذا يزداد بمرور الوقت، على سبيل المثال في حقل الرميلة نتوقع إنتاج ١,٥ مليون برميل نفط مع ٦ مليون برميل ماء وهكذا بالنسبة لكل الحقول النفطية، ولذلك نحتاج إلى فلترة وإعادة هذه المياه إلى المكامن النفطية للحفاظ على الضغط وعلى تركيبة المكمن النفطي، إضافة إلى ذلك الآن يتم استخدام المياه المنتجة من المصافي أو بعض المعامل كمخلفات، فكل ماء مصفى البصرة الآن يتم أخذه إلى حقل الزبير ويتم حقنه مرة ثانية في الآبار النفطية، وهناك مشروع آخر يقوم باستخدام كل مياه المجاري في البصرة مستقبلاً يتم فلترتها وتذهب إلى الحقول.
- نحن نعمل على مبادرة بهذا الخصوص، وخاصة مشروع ماء البحر، وهو يختلف عن مشروع إنتاج ماء البحر للشرب في الفاو، فهناك مرحلتين: المرحلة الأولى خمسة ملايين والمرحلة الثانية أيضاً خمسة ملايين، وهذه تستخدم للحقول الكبيرة في البصرة والناصرية والعمارة، حيث يتم حقن هذا الماء من أجل تعويض الضغط المنخفض بصورة تدريجية نتيجة للإنتاج المستمر.

- للأسف مشاريعنا المهمة والكبيرة تأثرت بموضوع أسعار النفط، ولذلك هذه المشاريع موجودة ومصممة وقد صرفت عليه الدولة مئات الملايين لتحضير التصاميم الهندسية.
- اصطياد الكاربون: الحكومة ليست غافلة عن موضوع اصطياد الكربون ومشاريع الطاقة الشمسية، ويجري العمل حاليا على اعداد ورقة لتطوير الجانب التشريعي وتحسين موضوع المناقصات والعقود والتركيز على تضمين موضوع الكربون في العقود.
- إنتاج الهيدروجين الأخضر والأزرق بدأت به الإمارات والسعودية، وهي أكبر منتج في الشرق الأوسط لهذه المادة وبدأت السعودية بتصديرها إلى اليابان، وبإمكان العراق أنْ يضمنّها في بعض مشاريعه.

المراقبة والتشريع على مستوى البرلمان العراقي

النائب الدكتور ماجد شنكالي

رئيس لجنة الصحة والبيئة البرلمانية

- موضوع تغيّر المناخ هو تحدي عالمي وليس تحدٍ عراقي فقط، والحكومة العراقية الحالية جادّة في التعامل مع هذا الملف، وهذا ما لاحظناه في الموازنة الاتحادية من خلال تخصيص الكثير من الأموال لقطاعات كثيرة منها: النفط والكهرباء والزراعة والبلديات فيما يخص الصرف الصحي، وفي قطاعات مهمة أخرى منها الطاقات المتجددة.

- نحن في الجانب التشريعي نتكلم عن القوانين التي ستأتينا في الفترة المقبلة وأهمها قانون الطاقات المتجددة، والذي سيعمل على تشكيل هيئة بهذا القطاع، وكذلك يعمل على تنظيم العمل في هذا الجانب.

- أيضاً هناك قانون آخر لا يقل أهمية عن القانون السابق، وهو قانون الإدارة المتكاملة للنفايات، فأهم مشكلة يواجهها المواطن العراقي هي تراكم النفايات في كل أنحاء العراق، فالعراق ينتج ١٠ – ١٢ مليون طن من النفايات ولا يتم استغلالها في العراق، وهي في كثير من دول العالم تعد ثروة يتم استغلالها في التدوير وإنتاج الطاقة بأسعار مخفضّة.

- لذلك اعتقد أنه يجب أنْ نعمل بشكل كبير على الجانب البيئي بهذه المرحلة، وتحويل الاقتصاد العراقي إلى الاقتصاد الأخضر يعتبر حلم في الواقع العراقي الحالي، لأننا في عام ٢٠٢٢ نسبة الإيرادات الحكومية غير النفطية بلغت ٥٪، أي بمعنى أنَّ ٩٥٪ هي إيرادات نفطية، فالتحول إلى الاقتصاد الأخضر أمر صعب جداً، لذلك يجب أنْ نعمل بشكل تدريجي، ونعمل للحصول على التعويضات من الدول التي سببت لنا هذا الضرر.

- في مسألة المياه، يجب أنْ يتعامل العراق مع استخدام التقنيات الحديثة للري، وهناك أمور أخرى منها تغطية قنوات الأنهار، وهو ما عملت به كثير من الدول بسبب شحة المياه، والتقديرات تقول أنْ نسبة تبخر المياه في قنوات الأنهار العراقية هي ٢٠ – ٣٠٪ وهي نسبة كبيرة جداً.

النائب الشيخ ثائر الجبوري

لجنة المياه والزراعة البرلمانية

صرخة الفلاح: نرى في هذه الجلسة قد تم تحقيق خط شروع واحد لكل القطاعات التي من شأنها أنْ ترتقي بموضوع البيئة ومعالجة هذه الكوارث، والمشروع الذي أنطلق من أجله وهو (ظمأ العراق) وأنا دائماً أحضر وأحرص على هذا الحضور كي أقول صرخة الفلاح قبل كل شيء.

إنَّ العراق أحادي المصادر في الأموال، وهناك مساهمة قد تصل إلى ٢ – ٣٪ من التنمية الزراعية، لكن نحن بلد وصف بأرض السواد، لكن هذه الشعارات أصبحت غير متحققة، وأنا أستغل وجود الأشخاص الفاعلين في هذا المجال ومنهم حضور (UNDP) وعلى رأسهم الدكتور عبد الله الدردري، وبالتالي نريد منه أنْ يسهم مساهمة فاعلة بأنْ يكون للأمم المتحدة وقفة جادّة لمخاطبة الدول التي تشاطئ العراق معها وقطعت المياه علينا قسراً.

لذلك يمكن تقسيم الأزمة إلى أزمة طبيعية وهو شأن العالم جميعاً، أما الأزمة التي تكون من الإنسان فهي تقع على تركيا وإيران في هذا الشأن الذي سننتقل به إلى الأمم المتحدة

الدكتورة ثناء الزجراوي

لجنة الصحة والبيئة البرلمانية

- نريد أنْ نذكر مشكلة من مشاكل مدننا العراقية، فأنا من مدينة النجف، فمناطق النجف التي كانت تزرع وتنتج أصبحت شحة المياه تمثل لها سبب من أسباب تلوث البيئة، فأطراف النجف تعاني من هذا النقص الذي سوف يكون ذا اتجاه سلبي على الاقتصاد العراقي.
- نحن في مجلس النواب نعمل على عدة قوانين للحد من تلوث البيئة، وسيتم تشريعها في الفترة القادمة، ونحن نرى أيضاً اهتمام كبيرة من الحكومة بهذا المجال.

النائب باسم الغرابي

لجنة الصحة والبيئة البرلمانية

- من خلال مشاركتنا في بعض المؤتمرات داخل وخارج العراق نلاحظ مشكلة مهمة وكبيرة، وهي أنه في خارج العراق ليس هناك وجود للعراق في الواقع، فتصديرنا لمشاكلنا من داخل العراق ونحن من أكثر خمس دول متضررة في موضوع التغيّر المناخي، ولكن معاناتنا لا تُنقل، على سبيل المثال في COP ٢٧ في شرم الشيخ ذهبنا لم نجد كرسي واحد للجلوس عليه، ولم نجد مكان نتكلم فيه عن واقع العراق ومظلومية العراق.

- قبل أسبوع كان هناك مؤتمر (بون) في ألمانيا وهو يهيئ جميع المفاوضات من أجل COP ٢٨ الذي سيقام في الإمارات، وهو مؤتمر مهم وجميع الدول لديها لجان اختصاصية في موضوع المفاوضات ولديهم مفاوضين ممتازين ولديهم معلومات كاملة في كل المواضيع، ونحن إلى الآن لم نصل إلى هذا المستوى، وليس لدينا لجنة ثابتة تهتم بهذه التفاصيل.

الاستاذ محمد الدليمي

ممثل عن القطاع الخاص

- هل التغيير ممكن؟ نعم ممكن، هناك قصة نجاح حدثت منذ عام ٢٠١١ وهي تأسيس (UNGC) والتي رعى افتتاحها السيد علي العلاق، وشاركت هذه الشبكة في مؤتمر ريو دي جانيرو الذي ناقش محورين: الأول كان موضوع أهداف التنمية المستدامة، والمحور الثاني هو الاقتصاد الأخضر الذي نطالب المجتمع الدولي من أجله بالتعويض، المجتمع الدولي لا يعوضنا، بل نحن سوف نأخذ حقنا من المجتمع الدولي، فمن المحن تأتي المنح.
- لدينا برنامج شراكة مع الـ(UNDP) لرفع كفاءة الطاقة في المباني، وقدمنا التزام بصرف ٢٣ مليون دولار، ونحن نعلم بأننا نحتاج إلى مليارات لأننا لدينا نقص في السكن، فالمحنة هو نقص السكن، والمنحة أنْ تكون أبنية مستدامة، وتشرف مركز بغداد أنَّ لديه ١٥ مدينة جديدة في بغداد وبناءً على دراسة قدمتها إلى وزارة الإسكان أقرت كل المدن المستدامة القادمة في العراق، وهذا إنجاز عظيم للعراق.
- العراق لديه مشكلة بالنفايات، فهناك ٤٠ ألف طن من النفايات تُطرح يومياً في العراق، وتشكل ١٥ مليون طن كربون سنوياً، ومن هذا قد يكون لدينا عائد قدره ١,٥ مليار دولار على سعر الكربون لهذا اليوم، وهذه محنة مقابلها منحة.
- هناك نقص في الكهرباء تبلغ ١٤ ألف ميغاواط، وسنوياً نحتاج زيادة من ١٥٠٠ – ٢٠٠٠ ميغاواط، وهذه محنة، والمنحة هي أنَّ كل الدول التي لديها استقرار في الكهرباء لا تستطيع أنْ تخلق مزيج طاقة مع الطاقة المتجددة، لكن نحن بما أنَّ لدينا نقص نستطيع نعمل مزيج طاقة بين النقص وبين الطاقة الشمسية الموجودة.
- مبادرة البنك المركزي للطاقة الشمسية هي أفضل مبادرة على مستوى الشرق الأوسط، ولكن هناك نقص في مفاصل أخرى وليس في موضوع المبادرة.

الشيخ نوار العبيدي

رابطة المصارف العراقية الخاصة – مجتمع مدني

- في ظل التغيّرات المناخية التي يعاني منها العالم والعراق بشكل خاص، دعم صندوق تمكين للمبادرات العراقية عام ٢٠١٩ حملة (تشجير لعراقٍ أخضر) بالتعاون مع وزارة الزراعة/ دائرة الغابات، وقد انطلقت الحملة عام ٢٠١٩ وانتهت عام ٢٠٢١، وكانت كفيلة بزراعة ما يقارب ٢٠٠٠ شتلة، وإعادة تأهيل المشاتل والغابات التابعة لوزارة الزراعة.
- وبعد هذه الحملة تبنى صندوق تمكين دعم مشروع البيت الأخضر لمكافحة التصحر والزراعة العضوية، والحد من الاحتباس الحراري، وزيادة المساحات الخضراء، وتقليل الانبعاثات، وكانت للزراعة العضوية – وهي أهم جزء في الأمن الغذائي – حيث ركز صندوق تمكين على الشمول البيئي، استمرت حملات التشجير داخل ستة محافظات ركّز عليه المشروع، واستدامة المشروع كانت أكثر من التشجير، حيث كانت شروط الاستدامة توفير مياه وأرض خصبة واختيار أنواع أشجار قليلة استهلاك المياه وتتحمل الملوحة ودرجات الحرارة العالية، وآخر حملة كانت قبل يومين في منطقة الدورة، وكانت في زولين حيث تم تشجير أكثر من ٥٥ ألف شتلة.
- كانت هناك حملة تشجير كبيرة في محافظة ذي قار بالتعاون مع منظمات أخرى، وتم تشجير أربعة مناطق بواقع ٧٤٠٠ شتلة في الناصرية.

التعقيبات الختامية

الدكتور عبد الله الدردري

مساعد الأمين العام والمدير الاقليمي (UNDP)

- معالي الدكتور إبراهيم، لقد أطلقت علينا اليوم بحراً من العلوم، فلم تترك مادة أو موضوع يتعلق بالمناخ لم يتم التطرق إليه بعلم ومصداقية ومعرفة تدل على وطنية عالية وسوية عالية، إذن، كما كنا نظن ونعتقد أنه لا ينقص العراق لا العقول ولا الإرادة.
- كل ما ذُكر اليوم لو رُبِط ببعضه ربطا ذكياً لأعطى نقلة تاريخية وسريعة لدور العراق، بالنسبة للعراقيين أولاً، ونحن هنا مسؤولون على العراق، وهي مسؤولية المجتمع الدولي أيضاً، لذا يجب أنْ نفكر بالمواطن العراقي.
- خلاصة الحديث، العلاقة بين التنوع الاقتصادي وحماية وتطوير المناخ علاقة جذرية، ضمن مؤسسات فعالة وقادرة على التنفيذ والمراقبة والضبط، مع قطاع خاص فعال، مع نظام مصرفي يستطيع أنْ يموّل عمليات العمل المناخي.
- بالنسبة للتمويل الأخضر، أرجوكم، اعتمدوا علينا كشريك داعم فنياً بتيسير عمليات التمويل الأخضر، في مجال التخطيط نحن معكم، في مجال المراقبة نحن معكم، في مجال التنفيذ نحن معكم، في مجال التمويل نحن معكم، أرجوكم أنْ تقبلوا بنا كبرنامج أمم متحدة إنمائي، وكأبناء هذه المنطقة، ونشعر أنفسنا في بيتنا، لو سمحتم لنا، بأنْ نتمكن من خدمة العراق بما يليق بالعراق وبتاريخه ومستقبله، فالمستقبل لهذا البلد، ولا أدعي ذلك، لأنه بعد ما سمعته اليوم فأنَّ هناك نضج هائل في حتى الانتقاد للذي لم يتم إلى الآن.
- هناك نيزك يمر في سماء العراق فيجب أنْ نغتنمه، ولنجعل من هذه الفرصة حالة دائمة، فنحن في خدمتكم لترجمة هذا الواقع وتحويله إلى حقائق ملموسة من فرص عمل خضراء، ونمو أخضر، طاقة نظيفة، مياه نظيفة، وزراعة فعالة تفيد الفلاح والمستهلك، وصناعة تنوع للشباب العراقي فرص عمل ذات قيم مضافة عالية، فنحن لا نريد للشباب العراقي أنْ يعيش بالحد الأدنى للأجور، بل نحن نريد له أنْ يعيش بقيم مضافة عالية تليق به.
- واعتمدوا على الله وعلى بعضكم، ونحن معكم في هذا الموضوع، وشكراً جزيلاً على هذا الشرف الذي أتحتموه لنا.

الدكتور إبراهيم بحر العلوم

راعي ملتقى بحر العلوم للحوار

- يسعدني ان أتقدم بالشكر الجزيل لسعادة الدكتور عبد الله الدردري ومعالي السيد محافظ البنك المركزي على تلبيتهما الدعوة بالحضور والمشاركة في هذه الأمسية البغدادية الرائعة، كان من المقرر استضافة الضيف العزيز وهذه الوجوه الطيبة في معهد العلمين للدراسات العليا في النجف، غير ان برنامج زيارة النجف قد تأجل، وستبقى أيها الضيف مديناً لمدينة النجف لزيارتها في القادم من الايام.

- في هذا الأمسية، استمعتم في هذه الدقائق الى رؤى متنوعة من مواقع المسؤولية المختلفة في الدولة العراقية من استراتيجيات حكومية الى وزارات ومؤسسات قطاعية الى اراء اللجان المتخصصة في مجلس النواب كجهات تشريعية ورقابية الى القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، فهذه الجلسة المختصرة اوجزت نسبياً عبر الحوارات والنقاشات رؤية أصحاب المصلحة في الدولة العراقية، وتلك من مهام الملتقى ان يكون همة حاضنة للاستماع الى وجهات النظر وتقريب وجهات النظر للوصول الى حلول ناجعة فشكرا لكم جميعا وللإدارة الناجحة للجلسة النقاشية.

- خلال الأشهر الماضية، خطت حكومة السيد السوداني خطوات مميزة، نحن نقدر دور الحكومة في التزاماتها لمواجهة تحديات ازمة المياه والتغيرات المناخية التي أعلنتها في مؤتمر المناخ في اذار الماضي ووزارة الموارد المائية في مؤتمر المياه الدولي في شهر أيار الماضي إضافة الى ورش وندوات وزارة البيئة وزارة الزراعة ومستشارية الامن الوطني ووزارة التخطيط كانت باتجاه واحد ودليل واضح على اهتمام الحكومة ومحاولة توظيف القدرات التنفيذية الوطنية في وضع الخطط اللازمة لمعالجة الأمور لتقليل الضرر. ونقدر أيضا دور مجلس النواب الذي اقام مؤتمرا حول التغييرات المناخية والامن في الشهر الماضي وشاركت فيه نخبة من المسؤولين والباحثين، هذه الخطوات تؤكد بوجود حركة في رسم الاستراتيجيات والسياسات والالتزامات الوطنية وتستشعر فكأن هناك انتقالة حدثت من مرحلة التخطيط الى التنفيذ، ونأمل ان نرى جهدا موازيا من السلطة القضائية في مجال العدالة البيئية، فشكرا للحكومة والبرلمان.

- هناك قلق كبير يواجه الشعب العراقي جراء شح المياه وهناك خشية كبيرة من ان يشهد العراق في الفترة القادمة موجة جفاف أكثر حدة، ورسالتنا لا شك ان العالم والمنطقة يواجه هذه التحديات، غير ان العراق لعله البلد الأكثر هشاشة وان مجتمعاته تفتقر الى قدرة الصمود

امام هذه التحديات إضافة الى محدودية قدرات مؤسسات الدولة لحماية الانسان والحيوان من التهديدات البيئية وشح المياه. لذا فهناك حاجة كبيرة الى تفعيل الدور المجتمعي للتكامل مع الدور الحكومي والبرلماني في تحجيم الضرر بدعم وتعاون وثيق مع المنظمات الدولية.

- وفي سياق دعم المنظمات الدولية نحاول التركيز على ثلاث رسائل باختصار:

١. دعم الجهد الوطني: تعظيم القدرات العراقية على المستوى الحكومي والبرلماني والمجتمعي، فالعراق يعيش حالة حرجة وبحاجة الى جهد استثنائي لدعم الدولة والمجتمع والاستجابة للاحتياجات الوطنية.

٢. دعم الجهد الإقليمي على مستوى الحكومات: ان دول العالم والمنطقة مهتمة ومدركة لحجم المخاطر ولا يمكن لها تلافيها بمشاريع منفردة والحاجة قائمة الى تعاون إقليمي مشترك ولا سيما ونحن نعيش بحبوحة من التفاهمات الإقليمية فعلينا التأسيس عليها. وكمثال على ذلك (قضية الاهوار) التي نعتقد انها تشكل جزء من الحل لمواجهة التداعيات المناخية فيما لو احسن استغلالها، ويتفق الجميع ان الاهوار تعد اكبر نظام بيئي حيوي من جنس الأراضي الرطبة في المنطقة وتغطي مساحات واسعة وتديم تنوعاً نباتياً وحيوانيا، وتعتبر الاهوار من المناطق التي تساعد على التكيف في مواجهة التغير المناخي، أي انها حسب تعبير بعض العلماء انها بالوعة لامتصاص ثاني أوكسيد كاربون، وان انعاشها سيساهم في الاستقرار البيئي وتقليل التلوث، وعلى العكس فان جفافها سيساهم في التدهور البيئي للمنطقة ويزيد من الاحتباس الحراري، لذا فان من جملة مفردات التعاون الإقليمي المشترك في مواجهة التحديات المناخية التوجه لصياغة رؤية إقليمية تتبناها المنظمات الدولية وخاصة UNDP لتوفير حصة مائية لأهوار المنطقة لتصبح مفردة مهمة في برنامج مواجهة التداعيات المناخية، و دراسة توفير الحوافز الإيجابية للدول المتشاطئة لإيصال المياه اليها من اجل احياء دورها كمنظم للبيئة واحد اهم مورد لاصطياد الكاربون وتخزينه.

٣. الجهد الإقليمي على مستوى المجتمعات: دعوة المنظمات الدولية بتفعيل قدرات النخب والفعاليات المتخصصة في المنطقة للمساهمة في مواجهة التحديات المناخية، ان فكرة انشاء مراكز للحوكمة لإدارة المياه والبيئة والطاقة المتجددة على مستوى الدول المتشاطئة لحوضي دجلة والفرات او على مستوى المنطقة بشكل عام سيلعب دورا اساسياً كذراع استشاري للحكومات ومدعوم من قبل المنظمات الدولية لتمثيل مصالح الشعوب في تقاسم الضرر والمنفعة كحاجة أساسية لاستدامة الحياة، ويعكس في الوقت أداة تعاونية استثنائية واعية لاقتراح استراتيجيات التخفيف والتكيف على المستوى الإقليمي على ضوء تأسيس بنك

معلومات مستقل وتشكيل لجنة للرقابة المشتركة وتنشيط البحث الاكاديمي والميداني في الجامعات ومراكز البحوث، ودراسة تجارب دول المنطقة في مواجهة الازمات المماثلة.

- وأخيرا لابد من كلمة شكر وامتنان لفريق البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في العراق لما يبذله من جهد منسق ومنسجم بين كافة الأطراف لخدمة المنطقة.

مداخلة إضافية[1]

راي عن موضوع تنظيم العمل المناخي في مرحلة التنفيذ تشمل الاستثمار في عوائد الكربون

دكتور نظير عبود فزع

- بدأ العمل في استثمار عوائد الكربون استنادا الى اتفاقية التغير المناخي UNFCCC عام ١٩٩٧ ضمن بروتوكول كيوتو اذ اتفقت الدول الاعضاء على تخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.
- وتم تبني الية سميت (Clean Development Mechanism (CDM استنادا الى بروتوكول كيوتو
- ضمن الية CDM يتم منح وثيقة/شهادة التخفيض بالنسبة للمشاريع المصادق عليها من سكرتارية اتفاقية UNFCCC تسمى (Certified Emission Reduction (CER و يتم بيع الشهادة في الاسواق العالمية
- انتهى العمل بهذه الالية عام ٢٠٢٠ وهذا سبب مشاكل للشهادات CERs المتبقية بسبب ازمة كورونا لذلك تم اعطاء مجال ٣ سنوات لبيع ما تبقى من الشهادات واغلاق الالية وسينتهي العمل بها تماما عام ٢٠٢٣
- المخطط الحالي (سيما من الدول المتقدمة) هو الانتقال الى الية طوعية استنادا الى المادة السادسة من اتفاق باريس (٦,٤)، وتطالب سكرتارية UNFCCC بدفع الاجور الادارية لها لإدارة مثل هكذا اعمال.
- ارجو الاطلاع على المادة ٦ من اتفاق باريس (ملحقه في أسفل هذا الراي) وهي مادة مهمه تحتاج الى راي واضح من الحكومة العراقية يتم اقتراحه من وزارة البيئة والجهات ذات

[1] مكتوبة من قبل لم تطرح في الجلسة لضيق الوقت

العلاقة ويتم تبني راي فيه من مجلس الوزراء بمساعدة المستشارين ومبعوث المناخ. ويتم اضافته الى ورقة العراق الى مؤتمر الاطراف رقم ٢٨ (Iraq's Position Statement).

- حاليا لا يوجد سوق عالمي للكربون لان الية CDM انتهت
- مؤتمرات الاطراف بعد كورونا كلاسكو عام ٢٠٢١ (٢٦COP) وشرم الشيخ في مصر ٢٠٢٢ (٢٧COP) لم تتوصل الى الاتفاق على الالية الجديدة لسوق الكربون.
- البلدان تترقب مؤتمر الاطراف الذي سيعقد في دبي نهاية عام ٢٠٢٣ (٢٨COP) عسى ان ينتج اتفاق وتوصيف لألية سوق الكربون (المادة ٦) العالمية الجديدة بدل CDM وبروتوكول كيوتو. علما ان دفع الدول المتقدمة هو باتجاه عمل التخفيض طوعي من اجل عدم دفع تكاليف الى الدول النامية (اي انهاء العمل بالية الشهادات)، ولكن هذا يعتمد على سير المفاوضات القادمة. وهنا يجب ان يكون للعراق راي في هذا الموضوع يثبت من خلال مجموعة الدول العربية ومن ثم مجموعة دول ٧٧ + الصين.
- وكجزء من التحضيرات عقد المجلس التنفيذي لآلية التنمية النظيفة CDM اجتماعه رقم ١١٨ في بون - ألمانيا يومي ٣٠ و٣١ مايو ٢٠٢٣. بالإضافة إلى القضايا المتعلقة بانتقال آلية التنمية النظيفة إلى آلية المادة ٦,٤، عمل المجلس على تقريره السنوي الذي سيحال إلى الدورة الثامنة عشرة لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو، الذي سيعقد في ديسمبر في دبي ، الإمارات العربية المتحدة ، بالتزامن مع ٢٨COP.
- واستنادا الى الاجتماع رقم ١١٨ هناك توصيات وتقرير سيتم مناقشتها في دبي نهاية العام الحالي في ٢٨COP، وسيعتمد على توجه المفاوضات بين الدول الاعضاء لاعتماد التوصيات او رفضها، لذلك مراقبة هذا النوع من الاجتماعات في دبي مهم جدا للعراق ، ويجب على العراق تبليغ المجموعة العربية ومجموعة ٧٧ + الصين بموقف العراق وكذلك يجب ان يتضمن موقف العراق في هذا الجزء في الكلمة الرسمية لفخامة رئيس الجمهورية عند مشاركته باعمال ٢٨COP .
- العراق يحتاج الى موقف سياسي ودبلوماسي وفني يتم تحضيره استنادا الى توجهات الحكومة، علما بان العراق يشارك سنويا بنوعين من الوفود في مؤتمرات الاطراف: الوفد السياسي الدبلوماسي (مكون من رئاسة الجمهورية ووزارة الخارجية ومكتب رئيس الوزراء ومبعوث المناخ) ووفد فني برئاسة وزارة البيئة كونها نقطة الاتصال مع اتفاقية تغير المناخ وعضوية جميع الوزارات الفنية القطاعية فضلا عن هيئة المستشارين و القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية. ويجب ان يكون هناك تناغم وتواصل بين الوفدين وتحضير ما يسمى بموقف العراق

السياسي الدبلوماسي الفني والاتفاق علية قبل المشاركة في المؤتمر (Iraq position statement) يتضمن الموقف الراي في جميع مواد وبنود اتفاق باريس واتفاقية تغير المناخ والاجتماعات الفنية الاخرى المتعلقة بالموضوع ومنها الية اسواق الكربون.

- مثلت السنوات من ٢٠٢٠ – ٢٠٢٣ سنوات وسطية بدون تعليمات عالمية تمثل سوق الكربون العالمي لذلك توجهت الدول للتعاون الثنائي لبيع الكربون وهناك صناديق تم تأسيسها من الشركات النفطية مثل
- OGCI (Oil and Gas Carbon Initiative وهي مبادرة متكونة من ١٢ شركة نفط عالمية للعمل في تجارة الكربون.
- اسعار الكربون متغيرة استنادا الى العرض والطلب والى سير مفاوضات المناخ منذ تأسيس كيوتو بروتوكول والى الان. اذ تم البدء بعملية بيع الشهادات عام ٢٠٠٤ ولكن انخفضت الاسعار بشكل دراماتيكي عام ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ ووصلت الى ٥ دولارات فقط وحتى الى واحد دولار ولهذا السبب انهار سوق الكربون ولم تحقق الية CDM وبروتوكول كيوتو اهدافها وذلك بسبب عدم دخول امريكا هذا السوق واقتصر السوق على اوروبا وعندما انهار الاقتصاد العالمي عام ٢٠٠٨ -٢٠٠٩ انهارت معه اسواق الكربون .
- ان انهيار بروتوكول كيوتو غير من مجرى المفاوضات في اتفاقية تغير المناخ وتأرجحت المفاوضات الى ان تم الاتفاق على طريق جديد وهو اتفاق باريس للمناخ الذي غير مسار التفاوض بين الدول النامية والمتقدمة، وكما تم ذكره اعلاه بان التوجه وضغط الدول المتقدمة هو باتجاه جعل السوق طوعي (وهذا يعني تهرب الدول من التزاماتها.) ولكن لازال هذا الموضوع مبكر وسيتبع قرارات المفاوضات.
- وضمن اتفاق باريس تم اقرار العمل بصندوق المناخ الاخضر Green Climate Fund وتعهدت الدول المتقدمة بان تضع ١٠٠ مليار دولار سنويا في هذا الصندوق لدعم المشاريع في الدول النامية، ولكن منذ عام ٢٠١٦ الى الان لم يتم وضع الاموال اللازمة فضلا عن وضع مسارات صعبة للحصول على التمويل من هذا الصندوق.
- ان اسعار الكربون حاليا هي مرتفعة وجيدة بسبب التبادل التجاري الثنائي ولكن الاسعار غير متوقعه مستقبلا استنادا الى مسار التفاوض غير المعروف.
- الكثير من الدول عملت في الثلاث سنوات الماضية بعد ٢٠٢٠ على مشاريع تجريبية استثمرت فيها المتبقي من اليات CDM وعملت ارباحا مؤقته.

- من الجيد للعراق ان يتبنى اولا وكخطوة مؤقتة مشاريع تجريبية ويستثمر التبادل التجاري الثنائي للكربون لعمل ارباح سريعة (ولكننا لا نعلم كم سيتدوم مدة عدم التوصل الى اتفاق عن المادة ٦ في اتفاق باريس) ، وهذه المشاريع التجريبية قد لا تحتاج الى غطاء قانوني وانما الوزارات القطاعية تستطيع ان تعمل مذكرات تفاهم لمدة محددة كونها ستكون مشاريع تجريبية (تتعلق بمدة المشروع التجريبي) لهذا الغرض وتتفق على نسبة الكربون للعراق وترسل الارباح الى خزينة الدولة كعوائد سيادية. او ممكن اخذ موافقات من مجلس الوزراء لعمل مثل هكذا مشاريع تجريبية تكون اساس لاستثمار الكربون مستقبلا. وفي نفس الوقت ممكن العمل على تشريعات بشكل موازي لهذا العمل.

- بما ان الحكومة قررت ان تنتقل الى مرحلة التنفيذ في العمل المناخي لذلك يجب ان يكون هناك تعريف عن ماذا تعني مرحلة التنفيذ؟ وللجواب على ذلك فان من اهم مظاهر التنفيذ هو توصيف عمل الوزارات وتوزيع الادوار والتخلص من التداخل في العمل. وممكن اقتراح توصيف بسيط ممكن له ان يتوسع لاحقا وكالاتي:

  - من ناحية التخطيط قد استكملت وزارة البيئة معظم الخطط على المستوى القطاعي ومنها وثيقة المساهمات الوطنية NDC والتي تعد خارطة طريق تشمل الخطوط العامة لتوجه الحكومة في العمل المناخي علما ان هذا الوثيقة تم التصويت عليها فنيا من قبل الوزارات القطاعية والموافقة عليها من مجلس الوزراء وتم ارسالها رسميا الى اتفاق باريس.

  - العمل جاري على استكمال وثيقة التكيف الوطنية NAP ووثيقة التخفيف الوطنية NAMA من قبل وزارة البيئة ايضا وعند استكمالها سيكون هناك وصف تنفيذي كامل لوثيقة المساهمات الوطنية NDC

  - دور وزارة التخطيط في مرحلة التنفيذ مهمه جدا اذ يجب ادماج وثيقة المساهمات الوطنية NDC والخطط المقدمة من الجانب القطاعي وهو وزارة البيئة في خطط الحكومة العامة للتنمية سيما الان يتم التحضير لاستكمال خطة التنمية الوطنية National Development Plan من قبل وزارة التخطيط وبمشاركة الوزرات القطاعية.

  - وممكن لوزارة التخطيط ان توزع الادوار على الوزارات المعنية ولكن الناتج النهائي للمشاريع يجب ان يصب في اطار التزامات العراق التي وعد فيها في وثيقة المساهمات الوطنية NDC ، اي بمعنى ان يكون ضمن اطار ٢٪ من العمل الكلي

(Business as Usual) الذي تم الالتزام فيه ، وفي حالة وجود زيادة يجب اعتمادها زيادة بالطموح وتقدم في وثيقة المساهمات القادمة التي سيتم طلبها من الدول بعد مؤتمر الاطراف في دبي كونها مساهمة طوعية، او ممكن ان يتم العمل على بيع عائدات الكربون منها في الاسواق الثنائية او المتعددة اذا فتحت مثل هكذا اسواق مستقبلا.

- دور وزارة المالية مهم ايضا من خلال التنسيق مع وزارة التخطيط.
- عمل وزارة البيئة مهم في مرحلة التنفيذ اذ يجب ان تركز على مسار المراقبة واستلام وارسال تقارير التقدم في العمل وكذلك التحقق من انجاز مشاريع تعد نظيفة بيئيا (Monitoring, Reporting, and Verification (MRV واستنادا الى ذلك ولكون الوزارة هي نقطة الاتصال الرسمية للاتفاقيات فهي المسؤولة عن مصادقة نسب التخفيض في الغازات الدفيئة الناتجة من جميع الجهات العاملة في العراق. في هذا المسار يجب على كل القطاعات ارسال تقارير تقدم العمل الى وزارة البيئة كونها نقطة الاتصال رسميا باتفاقيات المناخ، ومن وزارة البيئة ترسل التقارير الى مجلس الوزراء للمصادقة ومن ثم ترجع الى وزارة البيئة ومنها تبلغ اتفاقيات المناخ كونها نقطة الاتصال الرسمية والقانونية. ومن جانب اخر فان وزارة البيئة تعمل مراقبة مستمرة على المشاريع اثناء تنفيذ المشاريع وكذلك تعمل على جوانب التحقق والذي يكون عادة من قبل طرف ثالث يتم التعاقد معه وهذا الطرف الثالث يجب ان تكون جهات مرخصة من قبل اتفاقيات المناخ.
- ملاحظة مهمة: ان تنفيذ المشاريع المتعلقة بالمناخ يجب ان تكون ضمن إطار العمل المناخي اي ليس مجرد تنفيذ وانما التنفيذ يحتاج الى مراقبة وتحقق وكتابة تقارير الى وزارة البيئة ومن ثم الى اتفاقيات المناخ.
- فيما يخص اقليم كوردستان فهيئة البيئة في الاقليم تعمل عمل مشابه لعمل وزارة البيئة، ولكنها يجب ان ترسل التقارير الى وزارة البيئة المركزية ووزارة البيئة تضمن التقارير ضمن بلاغاتها الى اتفاقيات المناخ لكون هناك دوليا ممثل واحد او نقطة ارتباط مع الاتفاقيات وهي وزارة البيئة المركزية.
- الوزارات القطاعية دورها مهم في تنفيذ المشاريع. وتمويل المشاريع ممكن ان يكون من ميزانيات الوزرات المعنية (والتنفيذ في هذه الحالة يحسب على التزام العراق ضمن وثيقة المساهمات الوطنية NDC.) او يكون من تمويل خارجي عن طريق

وزارة البيئة والامم المتحدة وهنا يجب ان يتم التركيز على اليات التعويض وغيرها. لذلك يجب ان يكون التنفيذ من خلال التنسيق مع وزارة البيئة بكل الاحوال. ملاحظة: مسار MRV لا يتقاطع مع دور وزارة التخطيط في مراقبة تقدم المشاريع لكون مسار MRV متعلق بالعمل المناخي وخاضع للاتفاقيات المناخ.

- من الجوانب المهمة ايضا لوزارة البيئة هو التنسيق والحصول على التمويل من الصناديق الدولية للمناخ ومنها صندوق المناخ الاخضر Green Climate Fund علما ان وزارة البيئة تمثل صندوق المناخ الاخضر في العراق وتم تأسيس سلطة وطنية تسمى NDA وتم دعم مكتب السلطة الوطنية من قبل UNDP و وظيفة السلطة هي الارتباط مع الصندوق وتنظيم العمل الوطني واصدار وثيقة عدم الممانعة لتنفيذ مشاريع صديقة للبيئة ممولة من الصندوق (No Objection Procedure).
- هناك تفاصيل اخرى خاصة بالعمل المناخي موجودة في مديرية التغيرات المناخية وزارة البيئة.
- من الادوار المهمة ايضا هو برامج بناء القدرات في العمل المناخي

نص المادة ٦ من اتفاق باريس للمناخ

١- تسلّم الأطراف بأن تختار بعض الأطراف السعي إلى تعاون طوعي في تنفيذ مساهماتها المحددة وطنياً لإتاحة مستوى أعلى من الطموح في إجراءاتها المتعلقة بالتخفيف والتكيف وتعزيز التنمية المستدامة والسلامة البيئية.

٢- تعزّز الأطراف، عند المشاركة على أساس طوعي في نهج تعاونية تنطوي على استخدام نتائج تخفيف منقولة دولياً في الوفاء بمساهماتها المحددة وطنياً، التنميةَ المستدامة وتكفل السلامة البيئية والشفافية، بما في ذلك على صعيد الحكم، وتطبق محاسبة محكمة لكفالة جملة أمور منها تجنّبُ الحسابِ المزدوج، تماشياً مع الإرشادات المعتمدة في مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في هذا الاتفاق باريس.

٣- يكون استخدام نتائج التخفيف المنقولة دولياً في تحقيق المساهمات المحددة وطنياً بموجب هذا الاتفاق طوعياً ومرخصاً به من الأطراف المشاركة.

٤- تُنشأ بموجب هذا الاتفاق آلية للمساهمة في تخفيف انبعاثات غازات الدفيئة ودعم التنمية المستدامة تخضع لسلطة وتوجيه مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في هذا

الاتفاق، لتستخدمها الأطراف على أساس طوعي، وتُشرف عليها هيئة يُعيّنها مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في هذا الاتفاق، وتهدف إلى ما يلي:

(أ) تعزيز التخفيف من انبعاثات غازات الدفيئة وتوطيد التنمية المستدامة في الوقت ذاته؛

(ب) وتحفيز وتيسير مشاركة الكيانات العامة والخاصة المرخص لها من جانب الأطراف في التخفيف من انبعاثات غازات الدفيئة؛

(ج) والمساهمة في خفض مستويات انبعاثات الطرف المضيف، الذي سيستفيد من أنشطة تخفيف تنتج عنها تخفيضات للانبعاثات يمكن أن يستخدمها طرف آخر للوفاء بمساهمته المحددة وطنياً؛

(د) وتحقيق تخفيف عام للانبعاثات العالمية.

٥- لا تُستخدم تخفيضات الانبعاثات الناتجة عن الآلية المشار إليها في الفقرة ٤ من هذه المادة في إثبات تحقيق الطرف المضيف مساهمته المحددة وطنياً إذا ما استخدمها طرف آخر في إثبات تحقيق مساهمته المحددة وطنياً.

٦- يكفل مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في هذا الاتفاق أن يُستخدم نصيبٌ من العوائد المتأتية من الأنشطة المضطلع بها في إطار الآلية المشار إليها في الفقرة ٤ من هذه المادة لتغطية النفقات الإدارية ولمساعدة البلدان النامية الأطراف القابلة للتأثر بوجه خاص بالآثار الضارة لتغير المناخ على الوفاء بتكاليف التكيف.

٧- يعتمد مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في هذا الاتفاق قواعد وطرائق وإجراءات الآلية المشار إليها في الفقرة ٤ من هذه المادة في دورته الأولى.

٨- تقر الأطراف بأهمية إتاحة نُهُج غير سوقية متكاملة وشمولية ومتوازنة للأطراف لمساعدتها في تنفيذ مساهماتها المحددة وطنياً، في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، على نحو منسق وفعال، بما يشمل في جملة أمور التخفيف والتكيف والتمويل ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات، حسب الاقتضاء. وتهدف هذه النُّهج إلى ما يلي:

(أ) تعزيز مستوى الطموح في مجالي التخفيف والتكيف؛

(ب) وتعزيز مشاركة القطاعين العام والخاص في تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً؛

(ج) وإتاحة فرص للتنسيق بين مختلف الأدوات والترتيبات المؤسسية ذات الصلة.

٩- يحدّد بموجب هذا الاتفاق إطار للنُهُج غير السوقية إزاء التنمية المستدامة من أجل تعزيز النُهُج غير السوقية المشار إليها في الفقرة ٨ من هذه المادة.

اهم توصيات الجلسة

١- التحذير (من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقاريرها الاخيرة) بأن البشرية وصلت الى نقطة حرجة وأصبح التدهور البيئي فيها يؤثر على عوائد النمو الاقتصادي العالمي ويمثل هذا امراً خطيراً على البشرية، وان حجم الانبعاثات العالمية للغازات الدفيئة تولد حرارة تعادل ملايين القنابل الذرية التي ألقيت على هيروشيما. لذلك فان العالم يعيش الدمار النووي، ولكن بشكل مختلف.

٢- التنبيه على ان معدلات التدهور البيئي (ونتيجة لحجم التلوث الكبير) اصبحت تفوق بشكل كبير معدلات النمو الاقتصادي في البلدان، لذلك زيادة النمو اصبحت غير محسوسة.

٣- العمل على استثمار الفرص من العمل البيئي والمناخي رغم المرحلة الحساسة، وهذا يتطلب وعي كبير من صناع القرار والمجتمع المدني، ويتطلب ايضا العمل على تغيير المسار الحالي نحو مسار أفضل.

٤- تطوير المسار والتخطيط في العمل من خلال ربط الاقتصاد العراقي جزئيا او كليا بالعمل المناخي (ادماج واعمام الخطط البيئية والمناخية بخطط البلد التنموية).

٥- تحديد معالم الاثر البيئي السلبي الناتج عن تغير المناخ، والعمل على تحقيق زيادة في الناتج المحلي الاجمالي وتحديد جهات التمويل وطريقة تنفيذ المشاريع.

٦- التعاون بين العراق وUNDP من اجل ايجاد بدائل للتمويل الناتجة من النقص الحاصل في التمويل من الدول المانحة للعراق بسبب حرب اوكرانيا وتوجه التمويل اليها. وتعد السعودية ودول الخليج من البلدان العاملة في حقل البيئة وتغير المناخ ولديها مبادرات تمويلية كبيرة في هذا الشأن. فضلا عن ان العراق يمتلك ميزانيات سنوية جيدة ممكن لها ان تعزز العمل البيئي والمناخي في البلد.

٧- العمل على تطوير المبادرات الوطنية وجعلها عملية أكثر وقابلة للتنفيذ مثل مبادرة البنك المركزي الخاصة بالطاقة المتجددة. وتأطير المبادرات الرامية لدعم الطاقة المتجددة والحلول المستندة للطبيعة بالعمل المناخي من خلال وزارة البيئة العراقية كونها نقطة الاتصال بالاتفاقيات الدولية وكذلك برامج الامم المتحدة.

٨- يعمل برنامج الامم المتحدة الانمائي على تعبئة الموارد الدولية وحث المانحين لدعم برامج الاستثمار في حقل التغير المناخي في العراق. ويعمل على المساعدة في دعم النمو الاقتصادي

في العراق والتحول إلى التغيير الإيجابي وان لا يبقى النمو الاقتصادي محيداً لموضوع تغير المناخ لكون العالم متجه إلى نمو اقتصادي إيجابي.

٩- يعمل برنامج الامم المتحدة الانمائي مع وزارة البيئة والحكومة العراقية لإعداد ملف العراق في COP ٢٨ والعمل على تأمين حق العراق والتمويل اللازم لمشاريع المناخ في العراق.

١٠- تحقيق اجراءات تؤدي الى التوازنات الاقتصادية والاجتماعية والبيئة في ظل المتغيرات الحالية التي يشهدها العالم واهما التغيرات المناخية، اذ ان بدون تحقيق هذه التوازنات يصعب العمل على ادماج الاقتصاد الاخضر ضمن الاقتصاد العراقي المبني على الوقود الاحفوري.

١١- على الدولة ان تنظر الى النموذج الاقتصادي الانسب اذ ان هذا النموذج أصبح متحركا ليس فقط في تثبيت المذهب الاقتصادي كما يقولون وإنما في توجيه وتثبيت استراتيجيات الاقتصاد.

١٢- من غير الممكن ان نشهد انطلاق لمصطلح الاقتصاد الأخضر واعتبار المؤشرات الاقتصادية ايجابية في تحقيق النمو الاقتصادي المحلي والإجمالي بدون أن يكون هناك في نفس الوقت العمل على الاتي:

- التوازن في الحفاظ على البيئة
- واستثمار الموارد الطبيعية بشكل صحيح
- وتوفير الإمكانيات التقنية وتوظيفها تجاه تطوير هذه الموارد واستثمارها

١٣- العمل على تنفيذ الخطط والاستراتيجيات البيئية والمناخية على ارض الواقع.

١٤- الاستفادة من امكانيات واستعداد البنك المركزي العراقي في دعم توجه الاقتصاد الاخضر من خلال المبادرات المطروحة والتمويل المباشر المخصص. فضلا عن الاطلاع على تقارير البنك المركزي السنوية المهمة والتي تأخذ بنظر الاعتبار موضوع البيئة والتغيرات المناخية.

١٥- العمل على خلق التنوع الاقتصادي في البلد لان بدونه نكون معرضين لمخاطرة الاستدامة المالية وهبوط أسعار النفط إلى مستويات متدنية يهدد الاستدامة المالية للبلد وبالتالي يهدد الاستقرار الاقتصادي في البلد.

١٦- ان التحول بمفهوم الاقتصاد والتحول بنوعية الطاقة على المستوى العالمي يستدعي التوقف والمراجعة من قبل السياسيين والحكومات العراقية المتعاقبة للبحث عن سبل التعامل المستقبلي مع الخطط العالمية.

١٧- ضرورة اظهار موقف العراق الهش الناتج عن ٥٠ سنة من الحروب والتدهور السياسي. ومحاولة ان يكون للعراق موقف خاص من الاستجابة للخطط العالمية من اجل الاستمرار ببناء البنى التحتية واخذ الوقت اللازم لذلك. وهذا ممكن ان يكون من خلال الدبلوماسية العراقية ومن خلال المؤتمرات الدولية العالمية (اذ ان تطبيق اهداف التنمية المستدامة وتقليل الانبعاثات قد يمثل (ربما) عائق للتقدم والتطور الاقتصادي في العراق الذي يعتمد بشكل كبير على الوقود الاحفوري).

١٨- العمل على ترجمة توصيات مؤتمر البصرة للمناخ على ارض الواقع والعمل على اجراء المؤتمر الاقليمي للمناخ في بغداد، والمشاركة الفاعلة في مؤتمر الاطراف للمناخ رقم ٢٨.

١٩- جعل الملف البيئي والمناخي ملفاً يتقاطع مع كل القطاعات ضمن مخططات وزارة التخطيط.

٢٠- الاطلاع على تفاصيل تقرير وزارة التخطيط الاول المتعلق بالعمل المناخي الذي يشير الى خيارات الترابط والتكامل والاولويات ويمضي الى دراسات استشرافية لان تغير المناخ أصبح حالة قائمة واجبة التعامل معها. وكذلك الاطلاع على تفاصيل الوثيقة الوطنية للسياسات السكانية التي صدرت مؤخرا.

٢١- العمل على تعزيز عمل الحكومة والاستجابة في التنفيذ، والتي خصصت ما يقارب ٢٣ مليار دولار في موازنة الثلاث سنوات (٢٠٢٣-٢٠٢٥) لمشاريع مختلف القطاعات المهتمة بالبيئة والتغيرات المناخية.

٢٢- اكدت وزارة التخطيط بان العمل المناخي سيكون ذا اولوية و سيكون حاضرا بقوة لهذا العام و الثلاثة أعوام القادمة ومسارات التنفيذ ستكون واضحة في كل الوزارات وستكون لمشاريع العمل المناخي الاولوية في التمويل ايضا حسب توجيهات رئيس الوزراء، و وزارة البيئة ستكون ضمن فريق يتعلق بالإشراف على الملفات وفي وضع الرؤية المناخية للعراق ومراجعة الورقة الخضراء المتعلقة بالاقتصاد الأخضر وتحويل NDC إلى برامج تنفيذية واقعية ملزمة التنفيذ على كل قطاعات الدولة.

٢٣- التركيز على ان العراق لم يكن يوماً من كبار الملوثين لا في السابق ولا الآن، وهذه الصورة يجب أنْ تكون واضحة، فالعراق من كبار المتضررين من تأثيرات المناخ والتلوث البيئي.

٢٤- العمل على زيادة الوعي عن وجهة نظر الحكومة المتعلقة بالاقتصاد الأخضر، اذ ان موضوع البيئة في نظر الحكومة هو ليس حدثاً طارئاً، وإنما هو تغيّر في فلسفة الاقتصاد العالمي، وهو اقتصاد جديد سوف نعيش معه خلال هذا القرن، ومن أهم المحركات في هذا القرن هو موضوع الاقتصاد الأخضر وما يتعلق بالبيئة، وهنا تكمن فرصة العراق، فيمكن أنْ يُحوّل

العراق تاريخه المعقّد كالحروب، وتجفيف الأهوار، والدكتاتورية، وما أُرتِكب من جرائم بحق البيئة والناس، وما فاتنا من فرص تنمية على مدى عقود، وعدم وجود بُنى تحتية صديقة للبيئة، أنْ نستثمر بالذات هذا النوع من البُنى التحتية، فالعالم الذي سبقنا استثمر في بُنى تحتية بعضها كان مُكلف بيئياً في إنشائها، ومُكلف بيئياً في استمرارها بالعمل، ومُكلف بيئياً في تفكيكها، فالعراق كونه لا يملك هذه البنى التحتية من الممكن أنْ يبني بُنى تحتية مستدامة بيئياً واقتصادياً، فهي فرصة تنافسية استراتيجية للعراق عندما يقوم العالم بتفكيك بُناه التحتية المُلوثة.

٢٥- الحفاظ على حقوق العراق من خلال الاتفاقيات والمفاوضات، فلا يجب أنْ نحمّل العراق أكثر من طاقته، فالعراق يواجه تحديات اجتماعية وتحديات بيئية، ولديه منظومة دولة اشتراكية بها دعم هائل لكثير من النشاطات المكلفة بيئياً لكنها سهلة على المواطن اجتماعياً وسياسياً، فلا يمكن سحب الدعم عن هذه القطاعات، وموضوع الكهرباء مثال واضح. والعراق له حق واضح، فهو عانى منذ سنوات طويلة من الحروب، ثم وضع تحت حصار في التسعينيات، وتدمير شبه كامل للبنى التحتية الأساسية، ثم تعرّض إلى حرب كبيرة دافع عن نفسه – حرب داعش على الأقل – وعن المنطقة وعن العالم، فالعالم اليوم أكثر أمناً بسبب تضحيات العراقيين، لكن هذا الثمن دفعه البلد بيئياً وبشرياً ومالياً، فالبنى التحتية أُنهكت بسبب الإنفاق على الحرب، وبالتالي نحن لنا حق على العالم، حق في ناحيتين:

٢٦- أولاً: في أنْ يكون هناك دعم دولي مميز للعراق فيما يتعلق بتمويل هذه البُنى التحتية الصديقة للبيئة.

٢٧- ثانياً: في مرونة التعاون الدولي في التعامل مع العراق، فيجب أنْ يُحفظ نمونا بالتوازي مع التزامات الدولة، وأنْ يكون تحقيق العراق لالتزاماته مشروطاً بتحقيق التنمية، وإلاّ فمن غير الممكن من كان تحت الصفر لعقود طويلة أنْ نطلب منه أنْ لا يبني شيئاً.

٢٨- دعم اجراءات التكيف المتخذة من قبل وزارة الزراعة ضمن البرنامج الحكومي وهي:

- التحول من الري السيحي إلى الري الحديث وذلك باستخدام منظومات الري الحديثة، وقد تم تخصيص مبالغ مالية في قانون الأمن الغذائي وقانون الموازنة لعام ٢٠٢٣ لذلك. وهذا سيوفر كميات كبيرة من منظومات الري الحديثة الثابتة والمحورية لاستخدامها في القطاع الزراعي.

- العراق يحتاج بحدود ١٠٠ ألف منظومة محورية ومليون منظومة ثابتة حتى يتم تغطية المساحات المخطط لها لتوفير الأمن الغذائي للبلد من المحاصيل الإستراتيجية، بالإضافة إلى محاصيل الخضروات والفواكه.
- برامج إكثار الرتب العليا لبذور الحنطة والشعير والرز والذرة الصفراء وفول الصويا، وهذه البرامج تهدف إلى إنتاج أصناف محاصيل زراعية متكيفة مع التغيّرات المناخية، وتتحمل الجفاف، وذات إنتاجية عالية، وبالتالي توزع هذه البذور للمزارعين بأسعار مدعومة.
- تبني استخدام التكنولوجيا الحديثة بالزراعة
- تأهيل وتطوير منظومات الإنذار المبكر للحد من تأثيرات العواصف الغبارية والتغيّرات المناخية، وهو من المشاريع المهمة التي أُنجزت في جميع محافظات العراق للتكيف مع التغيّرات المناخية والحد من انبعاثات الغازات الدفيئة.
- استخدام الطاقة الشمسية في الزراعة الذكية.
- تقليل الاسمدة والمبيدات الكيمياوية التي تعد ملوثات للقطاع الزراعي.

٢٩- التوجه الى جعل المحطات الغازية في توليد الطاقة الكهربائية من النوع المركب، وزيادة انتاج الطاقة المتجددة.

٣٠- تعزيز عمل الحكومة في استثمار الغاز المصاحب للإنتاج النفطي. اذ يعد العراق ثاني أكبر دولة لحرق الغاز في العالم، وأحد أركان البرنامج الحكومي هو تقليل حرق الغاز، فيومياً يتم حرق ١ مليار متر مكعب من الغاز، باعتبار أنَّ ٧٥٪ من غاز العراق هو غاز مصاحب للنفط، ومعظم المحطات الكهربائية تحولت إلى غازية بعد أنْ كانت تعمل بالنفط الأسود أو الكاز أويل، بما فيها محطات إقليم كردستان. وهناك ٤٠ ألف سيارة في العراق تحولت من استخدام البنزين إلى استخدام الغاز، وهي تساعد في المحافظة على بيئة نظيفة.

٣١- العمل على تعزيز موضوع البدائل في عمليات وخطوات انتاج النفط مثل استخدام مياه البحر إسوة بالدول التي تنتج النفط ومنها بريطانيا وأمريكا والنرويج التي تستخدم مياه البحر في حقن الآبار النفطية. إضافة إلى استخدام المياه الجوفية من المياه المالحة جداً، وكذلك استخدام المياه المصاحبة للإنتاج النفطي، فعلى سبيل المثال في حقل الرميلة نتوقع إنتاج ١,٥ مليون برميل نفط مع ٦ مليون برميل ماء ولذلك نحتاج إلى فلترة وإعادة هذه المياه إلى المكامن النفطية للحفاظ على ضغوطها، إضافة إلى ذلك الآن يتم استخدام المياه المنتجة من المصافي أو بعض المعامل كمخلفات، فكل ماء مصفى البصرة الآن يتم حقنه مرة ثانية في الآبار النفطية

في حقل الزبير، وهناك مشروع آخر يقوم باستخدام كل مياه المجاري في البصرة مستقبلاً يتم فلترتها وتذهب إلى الحقول.

٣٢- دعم المبادرات التي تركز على البدائل. اذ يوجد توجه حكومي لعمل مبادرة بهذا الخصوص، وخاصة مشروع ماء البحر، (وهو يختلف عن مشروع إنتاج ماء البحر للشرب في الفاو)، فهناك مرحلتين: المرحلة الأولى خمسة ملايين والمرحلة الثانية أيضاً خمسة ملايين، وهذه تستخدم للحقول الكبيرة في البصرة والناصرية والعمارة، حيث يتم حقن هذا الماء في الحقول من أجل تعويض الضغط المنخفض بصورة تدريجية نتيجة للإنتاج المستمر.

٣٣- تحسين التشريعات المتعلقة بالعمل المناخي من خلال التعاون مع لجنة الصحة والبيئة في البرلمان العراقي، ومن اهم القوانين هو قانون الطاقة المتجددة وتشكيل هيئة الطاقة المتجددة وقانون الادارة المتكاملة للنفايات.

٣٤- العمل على استمرار بناء القدرات في العمل المناخي والمفاوضات الدولية.

٣٥- اعطاء مساحة أكبر ودعم الى القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني للمشاركة في عملية تطوير العمل المناخي ومرحلة التنفيذ.

٣٦- دعم الجهد الوطني من قبل المنظمات الدولية لتعظيم القدرات العراقية على المستوى الحكومي والبرلماني والمجتمعي، فالعراق يعيش حالة حرجة وبحاجة الى جهد استثنائي لدعم الدولة والمجتمع والاستجابة للاحتياجات الوطنية.

٣٧- دعم الجهد الإقليمي على مستوى الحكومات: ان دول العالم والمنطقة مهتمة ومدركة لحجم المخاطر ولا يمكن لها تلافيها بمشاريع منفردة والحاجة قائمة الى تعاون إقليمي مشترك. وكمثال على ذلك (قضية الاهوار) التي نعتقد انها تشكل جزء من الحل لمواجهة التداعيات المناخية فيما لو احسن استغلالها، ويتفق الجميع ان الاهوار تعد اكبر نظام بيئي حيوي من جنس الأراضي الرطبة في المنطقة وتغطي مساحات واسعة وتديم تنوعاً نباتياً وحيوانيا، وتعتبر الاهوار من المناطق التي تساعد على التكيف في مواجهة التغير المناخي، أي انها حسب تعبير بعض العلماء انها بالوعة لامتصاص ثاني أوكسيد كاربون، وان انعاشها سيساهم في الاستقرار البيئي وتقليل التلوث، وعلى العكس فان جفافها سيساهم في التدهور البيئي للمنطقة ويزيد من الاحتباس الحراري، لذا فان من جملة مفردات التعاون الإقليمي المشترك في مواجهة التحديات المناخية التوجه لصياغة رؤية إقليمية تتبناها المنظمات الدولية وخاصة UNDP لتوفير حصة مائية لأهوار المنطقة لتصبح مفردة مهمة في برنامج مواجهة التداعيات المناخية، و دراسة

توفير الحوافز الإيجابية للدول المتشاطئة لإيصال المياه اليها من اجل احياء دورها كمنظم للبيئة واحد اهم مورد لاصطياد الكاربون وتخزينه.

٣٨- دعم الجهد الإقليمي على مستوى المجتمعات: دعوة المنظمات الدولية وخاصة UNDP بتفعيل قدرات النخب والفعاليات المتخصصة للمساهمة في مواجهة التحديات المناخية عبر انشاء مراكز للحوكمة لإدارة المياه والبيئة والطاقة المتجددة على مستوى الدول المتشاطئة لحوضي دجلة والفرات او على مستوى المنطقة لتصبح ذراعاً استشارياً للحكومات ومدعومة من قبل المنظمات الدولية لتمثيل مصالح الشعوب في تقاسم الضرر والمنفعة كحاجة أساسية لاستدامة الحياة، ويعكس في الوقت ذاته أداة تعاونية استثنائية واعية لاقتراح استراتيجيات التخفيف والتكيف على المستوى الإقليمي و على ضوء تأسيس بنك معلومات مستقل وتشكيل لجنة للرقابة المشتركة وتنشيط البحث الاكاديمي والميداني في الجامعات ومراكز البحوث، ودراسة تجارب دول المنطقة في مواجهة الازمات المماثلة.

٣٩- دعم وتعزيز عمل وزارة البيئة وهو مهم في مرحلة التنفيذ، اذ يجب ان تركز على مسار المراقبة واستلام وارسال تقارير التقدم في العمل وكذلك التحقق من انجاز مشاريع تعد نظيفة بيئيا (Monitoring, Reporting, and Verification (MRV واستنادا الى ذلك ولكون الوزارة هي نقطة الاتصال الرسمية للاتفاقيات فهي المسؤولة عن مصادقة نسب التخفيض في الغازات الدفيئة الناتجة من جميع الجهات العاملة في العراق. في هذا المسار يجب على كل القطاعات ارسال تقارير تقدم العمل الى وزارة البيئة كونها نقطة الاتصال رسميا باتفاقيات المناخ، ومن وزارة البيئة ترسل التقارير الى مجلس الوزراء للمصادقة ومن ثم ترجع الى وزارة البيئة ومنها تبلغ اتفاقيات المناخ كونها نقطة الاتصال الرسمية والقانونية. ومن جانب اخر فان وزارة البيئة تعمل مراقبة مستمرة على المشاريع اثناء تنفيذها وكذلك تعمل على جوانب التحقق والذي يكون عادة من قبل طرف ثالث يتم التعاقد معه وهذا الطرف الثالث يجب ان تكون جهات مرخصة من قبل اتفاقيات المناخ.

ROUNDTABLE PARTICIPANTS	المشاركون في الحوار
DR ALI AL ALAK *Governor of CBI*	**DR ABDUALLAH AL-DARDARI** *UN Assistant Secretary General & UNDP Regional Director*
MR MOHAMMED AL ABID RABO *MP- Head of Electricity & Energy Committee*	**DR ALI AL SHUKRI** *Head of Advisors to President*
MR. AHMED AL-HAMMAL *Regional Advisor, UNDP*	**DR MAJID AL SHINGANI** *MP-Head of Health & Environment Committee*
DR OMAR AL BARZANJI *Deputy MoFa*	**MR. XAVIER MICHON** *Deputy Executive Secretary, UNCDF*
DR MAHDI AL ALAK *National Expert & President of Iraq Association of Statistics*	**DR MAHAR JOHAN** *Deputy MoPl*
MR. TAOUFIK RAJHI *UNDP Economist*	**MS IBTISAM AL IBRAHIMEY** *MP- Member of Agriculture, Water and Marshes Committee*
ENG. BASSIM KHADHER *Deputy MoO (Upstream)*	**MR. TAREK AKEL** *Private Sector Specialist, UNDP*
SHAIKH THAIR AL JIBOURI *MP-Member of Agriculture, Water and Marshes Committee*	**DR JASSEM AL FALLAHEY** *Deputy MoEn*
MR AUKE LOOTSMA *Resident Representative, UNDP Iraq*	**DR MOHAMMED AL HAKEEM** *Strategy Advisor to the PM*
DR MAHDI AL JIBOURI *Deputy MoA*	**MR HAIDAR SALIH AZIZ** *Advisor, MoFa*
ENG. BASSIM AL GHORABEY *MP- Member of the Health & Environment Committee*	**MR MOHAMMED AMIN** *Advisor to President on Water & Climate Change*
DR AMMAR ATAA *Advisor to the Health & Environment Parliament Committee*	**DR THANA AL ZIJRAWEY** *MP-Health & Environment Committee*

DR ESAM AL SADEY *Deputy NSA*	**DR KURDO AL JAFF** *President Office*
DR ALI AL LAMEY *Climate Advisor to the PM*	**DR EZET SABER** *Deputy MoO (Gas)*
DR MOHAMMED AL JAWAD *Iraq Energy Academy*	**MR FAYADH NIMA HASSAN** *Energy Advisor to the PM*
DR KHALED SHIMAL *DG and Spokesperson MoWR*	**DR MOKHTAR KHAMIS** *Iraqi Green Climate organization*
MR MOHAMMED MOHAMMED JAWAD *DG of Trade Bank of Iraq*	**MS MAHA DAWOOD IBRAHIM** *Head of Environment Dept, MoElc*
DR NADHEER ABOOD FAZAA *National Expert- Environment & Climate Change*	**MR YOUSIF MOUAYAD** *Head of Climate Change Dept in MoEn*
DR MOHAMMED AL DULAMEY *Private Sector*	**MR SALAR AMIN** *Deputy Head Investment commission*
MR NAWAR AL OBAIDI *Association of Private Banks*	